الأمم المتحدة S/2012/765

مجلس الأمن

Distr.: General
15 October 2012
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (للفترة من ٧ كانون الثاني/يناير إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢)

أولا – مقدمة

١ – يُقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٣٧ (٢٠١٢) الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ويغطي التقرير التطورات الرئيسية التي شهدتها تيمور – ليشتي وحالة تنفيذ البعثة لولايتها في الفترة من ٧ كانون الثاني/يناير إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وهو يتضمن أيضا توصياتي بشأن الطريق الذي ستسلكه البعثة وحكومة تيمور – ليشتي لإتمام الأعمال التحضيرية لانسحاب البعثة بما يتفق مع الحالة على أرض الواقع ومع آراء الحكومة بشأن دور الأمم المتحدة في البلد في مرحلة ما بعد البعثة. وظلت ممثلتي الخاصة بشأن تيمور – ليشتي، أميرة حق، تتولى قيادة البعثة حتى ٩ حزيران/يونيه، حيث أصبح فين ريسكي – نيلسن، الذي شغل من قبل منصب نائب الممثل الخاص المعني بدعم الحوكمة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية، يتولى منصب الممثل الخاص بالنيابة. وساعدهما في ذلك نائب الممثل الخاص المعني بدعم قطاع الأمن وسيادة القانون، شيغيرو موشيدا. وواصلت البعثة اتباع نهجها القائم على مبدأ ”وحدة العمل في منظومة الأمم المتحدة“، بما يتماشى مع إطارها الاستراتيجي المتكامل.

ثانيا – التطورات السياسية منذ ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢

٢ – تميزت الأمانة التقنية لإدارة الانتخابات، التابعة لحكومة تيمور – ليشتي، بالفعالية في تنظيمها لجولتي الانتخابات الرئاسية في ١٧ آذار/مارس و ١٦ نيسان/أبريل، وجولة الانتخابات البرلمانية في ٧ تموز/يوليه، في ظل إشراف اللجنة الانتخابية الوطنية على العملية الانتخابية. وتميزت الجولات بنسبة مشاركة عالية من الناخبين تراوحت من ٧٣ في المائة إلى

181012 181012 12-53813 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٧٨ في المائة، وبيئة أمنية هادئة، وقبول النتائج من جانب جميع المرشحين والأحزاب السياسية وعموم السكان. ونتيجة لهذه الانتخابات، أصبح القائد السابق للقوات المسلحة التيمورية، تاور ماتان رواك، الذي ترشح مستقلا، هو الرئيس الجديد للجمهورية، وتقلد منصبه في ٢٠ أيار/مايو، وافتُتح البرلمان الجديد في ٣٠ تموز/يوليه. وفازت أربعة أحزاب بمقاعد في البرلمان البالغ عدد أعضائه ٦٥ عضوا، وذلك كما يلي: ٣٠ مقعدا للمؤتمر الوطني لتعمير تيمور – ليشتي؛ و ٢٥ مقعدا للجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة؛ و ٨ مقاعد للحزب الديمقراطي؛ ومقعدان لجبهة التغيير. وأسفرت الحصص المقررة في التشريعات الانتخابية عن فوز المرأة بنسبة ٣٨ في المائة من المقاعد (٢٥ مقعدا)، وهي أعلى نسبة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٣ - ونظرا لعدم فوز أي حزب بأغلبية مطلقة، دخلت أحزاب المؤتمر الوطني لتعمير تيمور – ليشتي والحزب الديمقراطي وجبهة التغيير في ائتلاف لتشكيل الحكومة الجديدة. وفي ٨ آب/أغسطس، أدى أعضاء الحكومة الجديدة اليمين أمام الرئيس تاور ماتان رواك، بمن فيهم رئيس حزب المؤتمر الوطني، كاي رالا زانانا غوسماو، بصفته رئيسا للوزراء، إلى و ١٦ وزيرا (منهم امرأتان)، و ١٢ نائب وزير، و ٢٦ وزير دولة. وأصبحت الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة هي حزب المعارضة، ولم تطعن في شرعية الحكومة الجديدة، على النقيض مما حدث في عام ٢٠٠٧ (انظر S/2007/513، الفقرة ٤)؛ ولا تزال الجبهة تشارك في المناقشات البرلمانية وتسهم فيها بنشاط. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، أقر البرلمان برنامج السنوات الخمس للحكومة الدستورية الخامسة الذي قدمه رئيس الوزراء زانانا غوسماو، إثر مناقشة استمرت ثلاثة أيام وتم بثها مباشرة على شبكة التلفزيون والإذاعة الوطنية.

٤ - وخلال فترتي الحملتين الانتخابيتين الرئاسية والبرلمانية، اللتين بلغ مجموعهما شهرين تقريبا، تكاثر سفر المرشحون والأحزاب السياسية على نطاق واسع في جميع أنحاء البلد ومارسوا الدعاية الانتخابية بإقامة المؤتمرات وعقد الحوارات المجتمعية وطرق الأبواب. وجرت هذه الأنشطة في بيئة هادئة، دون وقوع حوادث أمنية خطيرة فيما يتصل بالحملات الانتخابية. وكثيرا ما أشار المرشحون أثناء الحملات إلى ضرورة استمرار السلام والاستقرار، وشجعوا مؤيديهم على المشاركة المسؤولة. ومُررت الشكاوى المتعلقة بادعاءات إساءة السلوك عبر الآليات التنظيمية والقانونية المختصة. وأصدرت الأفرقة الوطنية والدولية لمراقبة الانتخابات (التي ضمت أكثر من ٢ ٥٠٠ مراقب لكل انتخاب)، بما فيها التابعة للمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي، تقييمات إيجابية عموما للانتخابات، وإن كان بعضها أعرب عن عدة شواغل بشأن تنظيم تمويل الحملات الانتخابية.

٥ - وإضافة إلى النجاح في تنفيذ هذه العمليات الانتخابية في عام ٢٠١٢، نظمت السلطات التيمورية احتفالات واسعة النطاق بمناسبة أحداث تاريخية عدة. ففي ٢٠ أيار/مايو، احتفلت تيمور - ليشتي بالذكرى السنوية العاشرة لاستعادة استقلالها في احتفال حضره عدد من الشخصيات الإقليمية والدولية الرفيعة المستوى، بمن فيها رئيسا إندونيسيا والبرتغال والحكام العامون لأستراليا وتوفالو ونيوزيلندا، وكذلك مستشاري الخاص المعني بميانمار؛ وشهد ذلك اليوم أيضا نقل السلطة من الرئيس آنذاك خوسيه راموس هورتا إلى رئيس الدولة الجديد (انظر الفقرة ٢ أعلاه). وفي ٣٠ آب/أغسطس، تم إحياء الذكرى السنوية الثالثة عشرة للاستطلاع الشعبي في احتفال أُقيم بقصر الحكومة في ديلي، أكد فيه الرئيس تاور ماتان رواك أن مفتاح انتصار تيمور - ليشتي تمثل في وحدة شعبها وتصميمه، وناشد الجميع أن يعملوا معا بجد وصدق متحلين بروح التضحية، من أجل التخفيف من حدة الفقر واستخدام ثروات الأمة لبناء بلد أفضل حالا وأكثر ازدهارا لأبناء تيمور - ليشتي وبناتها.

٦ - واحتفت الحكومة أيضا باليوم العالمي للمرأة في ٨ آذار/مارس، وذلك بإقامة عدد من الاحتفالات، منها احتفال أُقيم في مركز مؤتمرات ديلي، سلط فيه رئيس الوزراء وممثلي الخاص الضوء على أهمية مشاركة المرأة في عمليات التنمية الوطنية وتمكين المرأة الريفية. وتلقت وزارات شتى جوائز تقديرا لما حققته من إنجازات في تنفيذ سياسات واستراتيجيات تعميم مراعاة المنظور الجنساني على مدى السنوات الخمس الماضية. وفي ٦ شباط/فبراير، عقد البرلمان جلسة استثنائية، في إطار أنشطة التمهيد لليوم العالمي للمرأة، لإصدار التقرير المتعلق بالمؤتمر الوطني المعني بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والتثقيف الجنسي (انظر S/2010/522، الفقرة ٤٥)، الذي تم إعداده بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

٧ - وكان من دواعي سروري زيارة تيمور - ليشتي يومي ١٥ و ١٦ آب/أغسطس، بُعيد تشكيل الحكومة الجديدة، واجتمعت مع الرئيس تاور ماتان رواك ورئيس الوزراء زانانا غوسماو ورئيس البرلمان فيسنتي غوتيريس والأمينة العامة للجبهة الثورية، ماري ألكاتيري، وغيرهم من القيادات والجهات المعنية. وتحدثت أيضا أمام البرلمان، وشاركت في حلقة عمل استضافتها وزارة المالية بشأن تقييم مدى الهشاشة (أحد عناصر الاتفاق الجديد للمشاركة في دعم الدول الهشة) وزرتُ مركز تدريب الشرطة ومتحف المقاومة الجديد. وإبرازا لمبادرتي العالمية الجديدة المعنونة ''مبادرة التعليم أولا''، ألقيت محاضرة على طلاب من جامعة تيمور لوروساي الوطنية، وتحاورت مع تلاميذ من المدارس الابتدائية من أجل التأكيد على أهمية توفير التعليم بمستوى عال من الجودة وملائم وشامل للجميع. وأكدت طوال زيارتي على التقدم الكبير الذي أحرزته تيمور - ليشتي في العديد من المجالات على مدى العقد الماضي،

ومنذ أزمة عام ٢٠٠٦، بما في ذلك الحفاظ على بيئة أمنية مستقرة واستئناف اضطلاع الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي بجميع المسؤوليات الشرطية في آذار/مارس ٢٠١١، والنجاح في إجراء انتخابات عام ٢٠١٢. وشجعت على اتباع نهج شامل للجميع في مجال توطيد المكاسب والتصدي للتحديات، بما في ذلك في الميدان الاجتماعي – الاقتصادي، وتعزيز التزام تيمور – ليشتي بالحوكمة الديمقراطية وسيادة القانون وبناء مستقبل آمن ومستقر. ورحبت أيضا بإنشاء فريق مؤلف من مسؤولين من الحكومة ومكتب رئيس الجمهورية والبرلمان من أجل التوصل إلى موقف مشترك بشأن مشاركة الأمم المتحدة في فترة ما بعد البعثة، وأكدت من جديد على أن بوسع تيمور – ليشتي أن تعتمد على دعم المنظمة المستمر والوطيد. وأعرب جميع القادة التيموريين والمحاورين الآخرين عن امتنانهم للدعم الذي قدمته الأمم المتحدة على مر السنين.

ألف – دعم الحوار والمصالحة

٨ – واصلت ممثلتي الخاصة وممثلي الخاص بالنيابة بذل مساعيهما الحميدة عن طريق عقد اجتماعات منتظمة مع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان والأمين العام للجبهة الثورية. وشملت المسائل الرئيسية التي نوقشت في هذه الاجتماعات الأعمال التحضيرية للانتخابات وإجراءها والدعم المقدم لتعزيز بناء القدرات والتنمية المؤسسية للشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي، وعملية الانتقال الجارية، والتخطيط للخفض التدريجي لقوام البعثة. واستمرا أيضا في استضافة اجتماعات مع ممثلي جميع الأحزاب السياسية، وممثلات الأحزاب السياسية النسائية، وممثلي المجتمع المدني. وخلال فترات الانتخابات التي اشتد فيها النشاط السياسي، أكدا باستمرار على أهمية المشاركة السياسية البنّاءة والمسؤولة، وعلى أن نجاح الانتخابات يمكن أن يكون حدثا فارقا في مجال تعافي البلد من أحداث عام ٢٠٠٦. ودأب نائب ممثلي الخاص لشؤون دعم قطاع الأمن وسيادة القانون على الاجتماع مع وزيري الدولة لشؤون الأمن ولشؤون الدفاع ليناقش مع كل منهما مسائل الشرطة ومسائل قطاع الأمن الأوسع نطاقا، وبخاصة تقديم البعثة للدعم في ميدان بناء القدرات في المجالات ذات الأولوية المنصوص عليها في خطة التطوير المشتركة بين الشرطة الوطنية وشرطة البعثة.

٩ – وفي مناسبة نظمتها اللجنة الانتخابية الوطنية في ٢٨ شباط/فبراير قبل بداية الحملة الانتخابية الرئاسية بحضور أكثر من ١ ٠٠٠ مشارك، وقّع ١٢ مرشحا من مرشحي الرئاسة الثلاثة عشر (مع تغيب فرانسيسكو خافيير دو أمارال لأسباب صحية) و ٢٢ حزبا من الأحزاب السياسية المسجلة الأربعة والعشرين، ميثاقا شاملا على المستوى الوطني تعهدوا فيه بالالتزام بجميع القوانين واللوائح الانتخابية وتعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين

واحترام نتائج الانتخابات. وبدأت المناسبة باحتفال تقليدي حضره شيوخ من جميع المقاطعات الثلاث عشرة، وتُوجت بمناظرة فيما بين مرشحي الرئاسة الاثنى عشر أدارها رئيس اللجنة الانتخابية وبُثت على شبكة التلفزيون والإذاعة الوطنية. وفي إطار برنامج اللجنة الانتخابية الوطنية لمنع نشوب النزاع وتعزيز السلام خلال فترة الانتخابات، سبق اعتماد الميثاق الوطني إبرام مواثيق مماثلة واحتفالات سلام في جميع المقاطعات الثلاث عشرة، مما أبرز وجود التزام مثير للإعجاب بكفالة السلام والاستقرار خلال فترة الانتخابات.

١٠ - وبغية تسهيل مزيد من الحوار والمشاركة المدنية على مستوى القواعد الشعبية، نظمت قيادات من إدارات المقاطعات والقرى ٤٥ منتدى بشأن الحوكمة الديمقراطية في جميع أنحاء البلد فيما بين ٧ كانون الثاني/يناير و ٢٠ أيلول/سبتمبر، بدعم من البعثة. وحققت هذه المنتديات المشاركة النشطة من جانب ٢ ٧٨٥ مشاركا (منهم ٥٦٩ امرأة)، وركزت على مواضيع مثل كفالة سلمية الانتخابات، وتوقعات المواطنين من مسؤوليهم المنتخبين، وكذلك مساهماتهم في البلد.

باء - تعزيز الحوكمة الديمقراطية

١١ - نجحت هيئات إدارة الانتخابات في الاضطلاع بالعمليات القانونية والتنفيذية واللوجستية اللازمة لإجراء انتخابات موثوق بها. فقد أجرت الأمانة التقنية لإدارة الانتخابات تحديثا لقوائم تسجيل الناخبين في الفترة من ٢ إلى ١٨ أيار/مايو، ونظمت جولتين للانتخابات الرئاسية وجولة للانتخابات البرلمانية في غضون أربعة أشهر. الأمر الذي تطلب استقدام وتدريب ما يقرب من ٨٠٠ ٨ موظف لعملية الاقتراع، عملوا في ٦٤٠ مركز اقتراع. وقامت الهيئة المشرفة على الانتخابات، وهي اللجنة الانتخابية الوطنية، بنشر حوالي ٧٠٠ موظف في المقاطعات لرصد الحملات الانتخابية والإشراف على عمل الأمانة التقنية.

١٢ - وقام فريق متكامل يضم ١٧٠ موظفا من موظفي البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتقديم الدعم للأمانة التقنية لإدارة الانتخابات واللجنة الانتخابية الوطنية، بمن فيهم ١٣٠ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة، ركزوا على التخطيط للعمليات، وتوعية الناخبين والتثقيف المدني، وبناء القدرات، واللوجستيات. ووفرت البعثة أيضا نقلا جويا محدودا لموظفي الانتخابات والمواد الانتخابية إلى المناطق التي يتعذر الوصول إليها في أيام الانتخابات. بيد أن نطاق الدعم المطلوب من الأمم المتحدة جاء أقل بكثير مما كان عليه في انتخابات عام ٢٠٠٧ نظرا لازدياد قدرات هيئات إدارة الانتخابات بدرجة ملحوظة.

١٣ - وقد اتُّخذت مبادرات مختلفة للتوعية استهدفت قطاعات معينة من السكان لتشجيعهم على المشاركة في العمليات الانتخابية، وحظيت هذه المبادرات بالدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ومن البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (انظر S/2012/43، الفقرة ١١). ونظمت هيئات إدارة الانتخابات مناقشات وأنتجت مواد إعلامية لإلقاء الضوء على أهمية مشاركة الشباب والناخبين الذين يدلون بأصواتهم للمرة الأولى، وكان من بين هذه المواد ملصقات وفقرات إعلانية إذاعية وتلفزيونية وكتيبات لطلبة المدارس الثانوية، وذلك بدعم من اليونيسيف. وأنتجت الأمانة التقنية لإدارة الانتخابات أيضا، للمرة الأولى، مواد إعلامية لتشجيع الأشخاص ذوي الإعاقة على الإدلاء بأصواتهم. واضطلعت وزارة الدولة لشؤون تعزيز المساواة، بالاشتراك مع منظمات المجتمع المدني، بمجموعة من الأنشطة استهدفت الناخبات، بما في ذلك إجراء أول سلسلة مذاعة تلفزيونيا على الصعيد الوطني من المناظرات فيما بين النساء المرشحات لعضوية البرلمان، وذلك في حزيران/يونيه.

١٤ - وصدر في ٦ شباط/فبراير مرسوم بقانون بشأن التخطيط الإنمائي المتكامل في المقاطعات، حدد القواعد المتعلقة بالاختصاصات المطلوبة لإنجاز مشاريع الدولة والتخطيط لها وتنفيذها وتمويلها، سواء على مستوى المقاطعات أو المقاطعات الفرعية، الأمر الذي سيكفل استثمار ميزانية الدولة في المجالات التي ترى المقاطعات والمقاطعات الفرعية أن لها الأولوية. وساعد صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التخطيط والإدارة المالية والمشتريات وتنفيذ الإجراءات المرتبطة بالخطط.

١٥ - وتواصلت الجهود الرامية إلى تعزيز عمليات مكافحة الفساد. وفي ٢٢ حزيران/يونيه، جرى اعتماد الموجز التنفيذي لاستعراض التقييم الذاتي لتيمور - ليشتي بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وذلك خلال اجتماع فريق استعراض التنفيذ المعني بالاتفاقية الذي عُقد في فيينا؛ وأصبحت تيمور - ليشتي رابع دولة من بين ٤١ دولة طرفا قيد الاستعراض في عام ٢٠١١ تنشر ذلك. وتضمن الموجز التنفيذي توصيات مختلفة من بينها، توصيات تتعلق باستكشاف السبل التي تسمح بإجراء التحقيقات على نحو أسرع؛ والنظر في إمكانية إدراج أحكام في مشروع قانون مكافحة الفساد لمعالجة الثغرات أو تعزيز فعالية القوانين الحالية المتعلقة بجملة أمور، منها حماية المبلّغين عن المخالفات والخبراء؛ وإدراج مناهج متخصصة للتعاون الدولي في المسائل الجنائية المتعلقة بالفساد في المناهج الدراسية في مركز التدريب القانوني. واستمرت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقديم الدعم للجنة مكافحة الفساد، بما في ذلك تقديم المشورة التقنية من خلال عملية الاستعراض المتعلقة بالاتفاقية. ونظمت المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حلقة

عمل في ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس لممثلين برلمانيين وممثلين للمجتمع المدني، استهدفت توفير المعرفة بجوهر الاتفاقية والتشجيع على المشاركة على نحو أكثر فعالية في عملية التقييم الذاتي الرسمي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت لجنة مكافحة الفساد ١٤ حالة انتهى التحقيق فيها إلى مكتب المدعي العام؛ بينما ما زالت التحقيقات جارية في ٧ حالات أخرى. وفي ٨ حزيران/يونيه، أدانت محكمة مقاطعة ديلي وزير العدل آنذاك وأصدرت ضده حكما بالسجن لمدة خمسة أعوام وبدفع تعويض قدره ٣٥٠ ٤ دولارا لمسلكه غير القانوني في عملية عقد من عقود المشتريات؛ وقد طعن الوزير في ذلك الحكم فيما بعد.

١٦ - وقدمت البعثة الدعم أيضا لإنشاء رابطتين مهنيتين للمحاسبين والمهندسين في ٣١ آذار/مارس و ٢٧ تموز/يوليه على التوالي، بهدف تعزيز التوحيد القياسي لأساليب عمل المحاسبة والهندسة والمؤهلات اللازمة لهما. واستضافت البعثة اجتماعات اللجنتين التوجيهيتين للرابطتين، وقدمت خدمات الأمانة المؤقتة لهما، وسهلت لهما التواصل مع المنظمات المهنية الإقليمية والدولية التي تركز على هذين المجالين.

١٧ - وتم إلى حد كبير استيفاء عدد من المعايير المرجعية المحددة في الاستراتيجية المتوسطة الأجل (انظر S/2009/72، الفقرة ٤٧) بشأن ثقافة الحوكمة الديمقراطية والحوار، لكن الإرادة السياسية المستمرة ستكون مطلوبة في المدى البعيد لكفالة مواصلة تعزيز التقدم المحرز والبناء عليه. ويجري تعزيز الحقوق والضمانات الدستورية لجميع المواطنين؛ وينص الدستور وغيره من التشريعات ذات الصلة على الضوابط والموازين القائمة فيما بين الركائز الرئيسية الأربع للسيادة الوطنية؛ وأصدرت لجنة الخدمة المدنية مدونة أخلاقية لقواعد السلوك تسري على جميع الموظفين الحكوميين؛ وأنشئ إطار قانوني عام لمكافحة الفساد، وإن كان يلزم تقديم مشروع قانون لمكافحة الفساد إلى البرلمان. وكان البرلمان السابق قد نظر في مشروع القانون الذي قدم من قبل ولكنه لم يعتمده. وهناك قطاع إعلامي مستقل يمارس عمله بنشاط، وإن كان الصحفيون يحتاجون مزيدا من الدعم لبناء القدرات والتدريب (انظر S/2012/43، الفقرة ١٤). ورغم أن القانون الذي ينشئ دائرة مراجعة الحسابات في المحكمة العليا لشؤون الإدارة والضرائب ومراجعة الحسابات اعتُمد في ٦ تموز/يوليه ٢٠١١ وتم تعيين موظفيها وتدريبهم (المرجع نفسه، الفقرة ١٥)، فإنها لم تمارس عملها بشكل كامل حتى الآن. وفي الوقت ذاته، زادت القدرات والآليات التي تراقب الإنفاق العام وتضمن شفافيته، بطرق عدة من بينها البوابات الإلكترونية المعنية بالشفافية التي أنشأتها الحكومة على شبكة الإنترنت.

جيم – صون الأمن العام

١٨ – ما زال الوضع الأمني مستقرا في البلد، ولا يزال معدل الجرائم المبلغ عنها منخفضا. وما زالت الجرائم المتعلقة بالاعتداءات والعنف العائلي والعنف الجنساني تشكل أغلبية الجرائم المبلغ عنها، ويقع أكبر عدد منها في مقاطعة ديلي. ولم ترد للشرطة بلاغات عن أي حوادث تذكر تتعلق بجماعات الفنون القتالية منذ تجميد أنشطتها في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (المرجع نفسه، الفقرة ١٨).

١٩ – وكما ذُكر آنفا، فقد أجريت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في أجواء سادها السلام والنظام بوجه عام. ووفرت الشرطة الوطنية الأمن اللازم طوال العملية الانتخابية، وكانت شرطة البعثة جاهزة للقيام بدور داعم للشرطة الوطنية. وفي أعقاب المؤتمر الذي عقده المؤتمر الوطني لتعمير تيمور – ليشتي في ١٥ تموز/يوليه، وأُذيع تلفزيونيا على الصعيد الوطني، اندلعت بعض حوادث الإخلال بالنظام العام، وتمثل معظمها في رشق الحجارة ووضع متاريس على الطرق في مقاطعتي ديلي وفيكيكي. وقدمت شرطة البعثة الدعم لعمليات الشرطة الوطنية في تعاملها مع بعض الحوادث، بطرق شتى من بينها نشر وحدات الشرطة المشكّلة، فعاد الوضع الأمني إلى طبيعته في هاتين المقاطعتين خلال أقل من أسبوع. وخلال حادثة وقعت في ١٦ تموز/يوليه في مقاطعة ديلي، زُعم أن أحد أفراد الشرطة الوطنية أطلق النار على شاب يبلغ من العمر ١٩ عاما وأن هذا الشاب توفي فيما بعد (انظر الفقرة ٣٨ أدناه). وقد تم إيقاف هذا الشرطي عن العمل، وهو يواجه حاليا إجراءات تأديبية وجنائية.

٢٠ – وبصفة عامة، ازدادت ثقة الجمهور في الشرطة الوطنية، وإن كان أسلوب معالجة أفرادها لبعض الحوادث أسهم في استمرار بعض التصورات السلبية إزاءها. ورغم أن مبدأ الخفارة المجتمعية مكرس بوصفه مبدأ توجيهيا في القانون الأساسي للشرطة الوطنية، فإن تنفيذ نُهُج الخفارة المجتمعية كان شديد التفاوت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وتوقف في حالات كثيرة على مدى التزام قادة الشرطة الوطنية في المقاطعات بهذا المبدأ. كما أن الحوادث التي نتجت عنها ادعاءات باستخدام الشرطة الوطنية للقوة المفرطة أو استخدام الأسلحة النارية بدون داع (انظر الفقرات من ٣٧ إلى ٣٩ أدناه)، أثرت أيضا على ثقة الجمهور. وما زالت إدارة العدل التابعة للشرطة الوطنية، المسؤولة عن إجراء التحقيقات التأديبية، تواجه بعض التحديات، من بينها محدودية مواردها البشرية. وما زالت الحكومة والشرطة الوطنية تبذلان الجهود لتحسين القدرات المطلوبة لإجراء التحقيقات التأديبية، بطرق شتى من بينها خطة التطوير الاستراتيجية للشرطة الوطنية للفترة ٢٠١١-٢٠١٢، وخطة التطوير المشتركة بين الشرطة الوطنية وشرطة البعثة، والبرنامج المشترك لتعزيز قدرات الشرطة الوطنية في تيمور – ليشتي (٢٠١١-٢٠١٢)

الذي تشارك فيه الشرطة الوطنية وشرطة البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (انظر S/2012/43، الفقرة ٢٢)، والخطة الانتقالية المشتركة للحكومة والبعثة.

٢١ - وركزت شرطة البعثة في أنشطتها على تقديم الدعم من أجل مواصلة التعزيز المؤسسي وبناء القدرات للشرطة الوطنية، وفقا لخطة التطوير المشتركة بين الشرطة الوطنية وشرطة البعثة (انظر S/2011/641، الفقرة ٢٦)، بينما استمرت الشرطة الوطنية في تحمل مسؤولية القيام بجميع العمليات الشرطية. ووفقا لما جاء في الرسائل المتبادلة بين الحكومة والبعثة في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١١، وبناء على طلب دائم من القائد العام للشرطة الوطنية (المرجع نفسه، الفقرة ٨)، قدمت شرطة البعثة دعما للعمليات في مجالات عدة من بينها، الحماية المباشرة والدوريات المشتركة وخفارة الحدود. ووفقا لخطة الانسحاب التدريجي، بلغ قوام النشر لشرطة البعثة، في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، ١ ١٤٩ فردا (من بينهم ٩٠ امرأة)، منهم ٤٩٠ فردا في وحدات الشرطة المشكَّلة (من بينهم امرأتان). ويوجد من هذه الفئة الأخيرة ٢٨٧ فردا في مقاطعة ديلي.

٢٢ - واستمرت شرطة البعثة في تسيير دوريات مشتركة مع وحدة دوريات الحدود التابعة للشرطة الوطنية، وفي تقديم الدعم والمشورة لها في خمس نقاط عبور على الحدود مع إندونيسيا. واستمر ضباط الاتصال العسكريون في البعثة في تسهيل علاقات العمل الفعالة بين الوكالات الأمنية الحدودية في كل من تيمور - ليشتي وإندونيسيا، وفي رصد الوضع الأمني على طول الحدود وفي جميع أنحاء تيمور - ليشتي. واستمر التنسيق الوثيق مع القوات الأمنية الدولية.

٢٣ - وشملت التطورات الهامة فيما يتعلق بأمن الحدود وانسجام العلاقات عبر الحدود، افتتاح أول معبر حدودي متكامل في ٤ شباط/فبراير في باتوغادي بمقاطعة بوبونارو وافتتاح سوق تقليدية، وذلك في حضور رئيس الجمهورية آنذاك ورئيس الوزراء وسفير إندونيسيا لدى تيمور - ليشتي. ويضم المعبر عدة وكالات لمراقبة الحدود تتشارك في نفس الموقع، بما فيها الوكالات المسؤولة عن الهجرة والجمارك، وذلك بغية تسهيل حركة البشر والبضائع. وافتُتح أيضا معبران متكاملان في مقاطعتي أويكوسي وكوفاليما في ٢٨ حزيران/يونيه و ٢٦ تموز/يوليه على التوالي.

دال - تقديم الدعم والتعزيز المؤسسي للمؤسسات الأمنية

٢٤ - استمر الدعم المقدم من شرطة البعثة في التركيز على القيام بأنشطة في مجالات خمسة ذات أولوية من خطة التطوير المشتركة (هي التشريعات والتدريب والإدارة والانضباط والعمليات) (انظر الفقرة ٢١ أعلاه)، مع تقديم الدعم أيضا في مجال العمليات عند الحاجة والطلب. واستمر فريق التقييم المشترك، برئاسة القائد العام للشرطة الوطنية ومفوض شرطة

البعثة، في الاجتماع شهريا لاستعراض التقارير المرحلية المتعلقة بتنفيذ الخطة ولكفالة اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة الثغرات المتبقية. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، كانت شرطة البعثة قد أتمت ٤٥١ نشاطا من أنشطة التدريب وبناء القدرات من بين ٥٥٩ نشاطا منصوصا عليها في الخطة (٨١ في المائة). وتشمل بعض الإنجازات المهمة إنشاء مختبر للطب الشرعي، ووضع توصيف للوظائف وجداول لملاك الموظفين في الشرطة الوطنية، وإنشاء قاعدة بيانات للأسلحة وقاعدة بيانات للمحفوظات. وإضافة إلى ذلك، حضر أفراد الشرطة الوطنية ما مجموعه ٦٣٤ ١١ حلقة تدريبية في مجالات التشريعات والانضباط والإدارة وحقوق الإنسان والتوعية بالمسائل الجنسانية وقوانين العنف العائلي وإدارة المصروفات النثرية وإجراءات الاعتقال والمحافظة على النظام العام والقيادة والإشراف والحماية المباشرة وتكنولوجيا المعلومات وقراءة الخرائط والقيادة والتحكم وإدارة شؤون الأسلحة والطب الشرعي وجمع المعلومات الاستخبارية. وأفاد كل من القائد العام للشرطة الوطنية ومفوض شرطة البعثة بحدوث تقدم في تنفيذ خطة التطوير المشتركة، وذلك في تقارير قدمت إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالمرحلة الانتقالية في اجتماعاتها المعقودة في ٢ شباط/فبراير و ٢٧ نيسان/أبريل و ١٠ آب/أغسطس.

٢٥ - وشملت المبادرات الأخرى المتصلة بالتدريب التي اتخذتها البعثة دعم التدريبات المكتبية والفعلية للشرطة الوطنية استعدادا للانتخابات، وتقديم الدعم التقني لعملية تجنيد أفراد الشرطة الجارية حاليا. وواصلت الأفرقة العاملة الرفيعة المستوى المشتركة بين الشرطة الوطنية وشرطة البعثة (انظر S/2012/43، الفقرة ٢٢) الاجتماع لاستعراض السياسات والإجراءات الإدارية والتشريعية، وإن كان ذلك بوتيرة أقل بسبب الأولويات التشغيلية خلال العملية الانتخابية. واستمر تنفيذ البرنامج المشترك بين الشرطة الوطنية وشرطة البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز قدرات الشرطة الوطنية في تيمور - ليشتي (٢٠١١-٢٠١٢)، مع التركيز بوجه خاص على دعم الشرطة الوطنية في المجالات المتعلقة بالتشريعات والانضباط والإدارة والتدريب (المرجع نفسه). وفي إطار هذا المشروع، شملت الأنشطة التي اضطلعت بها شرطة البعثة تحسين البنية الأساسية للشرطة الوطنية، وإجراء دورات تدريبية، وتوفير المعدات الأساسية. وبعد تدبير تمويل إضافي للمشروع، تم تمديده حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ لتقديم الدعم للشرطة الوطنية في مجالات من قبيل الانضباط والمراجعة الداخلية للحسابات وإدارة الأصول والتحقيق الجنائي والخفارة المجتمعية وصيانة أسطول المركبات، وبذا توسَّع البرنامج ليشمل جميع المجالات ذات الأولوية في خطة التطوير المشتركة، بما في ذلك العمليات.

٢٦ - وواصل مكتب وزير الدولة لشؤون الأمن معالجة ملفات ١٩٩ من أفراد الشرطة الوطنية كانوا متهمين في قضايا جنائية أو تأديبية لم يُبت فيها بعد عندما تم اعتمادهم من قبل وزير الدولة لشؤون الأمن في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (انظر S/2011/641، الفقرة ٢٩). وفي ٢٠أيلول/سبتمبر، كان قد تم إغلاق ١٣٥ ملفا من هذه الملفات دون فرض جزاءات تأديبية أو جنائية من شأنها أن تؤثر على أهلية أصحاب هذه الملفات للترقي؛ وكانت ٤٩ حالة لا تزال في انتظار توقيع إجراءات تأديبية و/أو جنائية و/أو إدارية؛ وتم فصل سبعة أفراد؛ وتلقى ثمانية أفراد جزاءات تأديبية وحرموا بالتالي من إمكانية ترقيتهم. وواصلت البعثة رصد التقدم المحرز في الـ ٤٩ حالة، وأعربت عن بعض الشواغل بشأن إجراءات المتابعة لدى مكتب وزير الدولة لشؤون الأمن.

٢٧ - وكان قد تم الاتفاق بين الحكومة والبعثة على أن أي قرار بشأن إعادة التشكيل النهائي للشرطة الوطنية ينبغي أن يأتي بعد الانتخابات وتشكيل الحكومة الجديدة (انظر S/2012/43، الفقرة ٢٣). وإلحاقا بالاتفاق بين رئيس الوزراء وممثلتي الخاصة السابقة، أميرة حق، على أن تكون طرائق تنفيذ التقييم اللازم لاتخاذ القرار النهائي بشأن التصديق على أساس المعايير المتفق عليها بين البعثة والحكومة (على النحو المتوخى في الرسائل المتبادلة في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١١)، أنشأ القائد العام للشرطة الوطنية ومفوض شرطة البعثة، من خلال توجيه مشترك، الفريق العامل المعني بالتصديق الذي يتألف من أفراد من الشرطة الوطنية ومن شرطة البعثة في ٢١ حزيران/يونيه لتسهيل هذه العملية. وكما ورد في التوجيه، كُلِّف الفريق العامل بإجراء التقييم على أساس المعايير الثلاثة التالية المتفق عليها للحصول على التصديق، وتقديم التقارير ذات الصلة: (أ) ممارسة الشرطة الوطنية بصفة مستمرة للمسؤولية عن عمليات الشرطة، بما في ذلك الاستجابة المناسبة للحوادث المتعلقة بالنظام العام، منذ استئناف الشرطة لعملها في آذار/مارس ٢٠١١؛ و (ب) ما إن كانت المعالجة جارية للثغرات ومواطن الضعف المتبقية المحددة في عمليات التقييم المشترك لجميع المقاطعات والوحدات (المرجع نفسه) عن طريق تنفيذ الترتيبات اللازمة، بما في ذلك أنشطة التدريب المركَّز وبناء القدرات المنصوص عليها في خطة التطوير المشتركة بين الشرطة الوطنية وشرطة البعثة؛ و (ج) إحراز التقدم على نحو مستمر وبقدر ملموس في المجالات الخمسة الرئيسية المتفق عليها في الخطة المذكورة أعلاه (انظر الفقرة ٢٤ أعلاه). وفيما يتصل بهذه العملية، كُلِّف الفريق العامل أيضا بتقديم تقرير مشترك وتوصيات مشتركة إلى القائد العام للشرطة الوطنية ومفوض شرطة البعثة. ولدى قيام الفريق العامل بإجراء التقييم، اتبع خطة عمل معتمدة، وأجرى مقابلات استندت إلى استبيان قُدم إلى قادة الشرطة الوطنية في المقاطعات والمقاطعات الفرعية ورؤساء الأقسام، وكذلك قادة شرطة البعثة في المقاطعات، وقام بعمليات للتفتيش الموقعي

والتحقق من السجلات ومراجعة الوثائق في جميع المقاطعات الثلاث عشرة من أجل تكملة المعلومات المتلقاة. ويعكف الفريق العامل حاليا على إعداد تقريره.

٢٨ - وسيقدم تقرير الفريق العامل النهائي المتفق عليه إلى القائد العام للشرطة الوطنية ومفوض شرطة البعثة من أجل إصدار تقييم خطي مشترك بشأن ما إن كان ينبغي التصديق على اعتماد الشرطة الوطنية على أنها هيئة أُعيد تشكيلها بالكامل وتتوافر لديها القدرة التامة على النهوض بجميع مهام الشرطة في جميع أنحاء تيمور - ليشتي بناء على المعايير المتفق عليها بين الحكومة والبعثة طبقا للرسائل المتبادلة المذكورة آنفا (انظر S/2011/641، الفقرة ٢٦). وسيسترشد القرار النهائي الذي سيتخذه رئيس الوزراء وممثلي الخاص بالنيابة بشأن تمام إعادة تشكيل الشرطة الوطنية، بتقرير الفريق العامل، والتقييم الخطي المشترك المتعلق به والمقدم من القائد العام للشرطة الوطنية ومفوض شرطة البعثة، ومن المرجح أن يُتخذ هذا القرار بشأن التصديق على تمام إعادة التشكيل بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وسيمثل هذا التصديق نهاية مرحلة إعادة التشكيل وانتهاء تقديم الدعم التشغيلي من شرطة البعثة إلى الشرطة الوطنية. ومن المقرر أن تشرع شرطة البعثة عندئذ في خفض تدريجي كبير لقوامها طوال شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

٢٩ - وفي وقت سابق، قام فريق من شعبة الشرطة التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، بقيادة مستشار شؤون الشرطة، بزيارة تيمور - ليشتي في الفترة من ٢١ نيسان/أبريل إلى ٥ أيار/مايو، واجتمع مع أطراف شتى، شملت جهات من الحكومة ومؤسسات الدولة، والشرطة الوطنية والبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري وشركاء المعونة الثنائية. وكان محور تركيز زيارة الفريق هو مساعدة البعثة في إنجاز خطة التخفيض التدريجي لقوام الشرطة؛ وتحديد المهارات المطلوبة لشرطة البعثة حتى نهاية الولاية لتقديم الدعم المتواصل للشرطة الوطنية؛ وتقييم التقدم المحرز في التحضير للتصديق على تمام إعادة تشكيل الشرطة الوطنية؛ وتحديد أي دعم تحتاج إليه البعثة لإنجاز المهام المذكورة آنفا بالتعاون مع السلطات الحكومية المختصة. وقدم الفريق تقريرا أقر فيه بالتقدم الذي أحرزته الشرطة الوطنية وحدّد مواطن الضعف أو الثغرات المتبقية التي ينبغي معالجتها في كل مجال من المجالات الخمسة المتضمنة في خطة التطوير المشتركة. ونبه الفريق أيضا إلى ضرورة استمرار شركاء المعونة الثنائية والمعونة المتعددة الأطراف في تقديم الدعم للشرطة الوطنية على أساس خطط مملوكة وطنيا لتطوير الشرطة لكفالة استدامة الإنجازات في مجال بناء القدرات.

٣٠ - وتكملة لجهود التنسيق بين الجهات المانحة، واصلت شرطة البعثة العمل بشكل وثيق مع الشرطة الوطنية لكفالة استمرار دعم الشركاء لتعزيز بناء القدرات والتنمية المؤسسية، وبخاصة بعد عام ٢٠١٢. وفي هذا الصدد، عقدت الشرطة الوطنية، بدعم من شرطة البعثة، ثلاثة اجتماعات باسم ''أصدقاء الشرطة الوطنية'' في ٧ حزيران/يونيه و ٢ آب/أغسطس و ٤ أيلول/سبتمبر على التوالي، أولها مع الجهات الرئيسية للمعونة الثنائية، والثاني مع ممثلي فريق الأمم المتحدة القطري، والثالث مع شركاء المعونة الثنائية والشركاء من الأمم المتحدة معا. ويُؤمل أن تشجع هذه المبادرة على تعزيز الدعم المنسق للشرطة الوطنية، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تلبية الاحتياجات المتبقية ومعالجة الثغرات العالقة في المجالات الخمسة ذات الأولوية في خطة التطوير المشتركة.

٣١ - وجندت الشرطة الوطنية ٢٥٠ متدربا إضافيا (من بينهم ٢٥ امرأة) بدأوا التدريب الأساسي في ١ آذار/مارس. وعند إكمالهم التدريب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، سيزداد عدد أفراد الشرطة الوطنية إلى ٣٨٦ ٣ فردا، من بينهم ٥٩٨ امرأة. ورغم انخفاض عدد النساء اللائي تم اختيارهن في الجولة الأخيرة للانتخابات، ما زالت تيمور - ليشتي تتمتع بواحدة من أعلى النسب المئوية للمرأة في صفوف أفراد الشرطة (١٨ في المائة) في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهذا أمر مهم أيضا نظرا لارتفاع معدل العنف المترلي والعنف الجنسي المبلَّغ عنهما بما يستلزمه ذلك من تعامل مع ضحاياهما من النساء (انظر الفقرة ١٨ أعلاه). وفي اليوم الدولي للمرأة في ٨ آذار/مارس، أقامت الشرطة الوطنية وشرطة البعثة احتفالا اعترافا بدور وإنجازات الشرطيات في جهود الشرطة في تيمور - ليشتي. وإضافة إلى ذلك، واصلت الشرطة الوطنية تقديم مساهمات في بعثات الأمم المتحدة في أجزاء أخرى من العالم، حيث يعمل شرطيان منها لدى مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو. وفي أيار/مايو، أصبح ١٧ شرطيا إضافيا من الشرطة الوطنية (بينهم امرأتان) مؤهلين لإمكانية النشر في بعثات الأمم المتحدة.

٣٢ - وبذلت القوات المسلحة التيمورية أيضا جهودا إضافية لتعزيز القدرات المؤسسية، بدعم من شركاء المعونة الثنائية ومن البعثة. وشرعت الحكومة في تنفيذ توصيات خطة تطوير القوات المسلحة التيمورية للفترة ٢٠١١-٢٠١٧ (انظر S/2012/43، الفقرتان ٢٩ و ٣٠) بما في ذلك إنشاء أجهزة إدارة العقود والمشتريات والشؤون المالية داخل القوات المسلحة التيمورية. وقدم ضباط الاتصال العسكريون التابعون للبعثة التوجيه لضباط الاتصال التابعين للقوات المسلحة التيمورية قبل نشرهم إلى قواعد أمامية للعمليات في مقاطعتي بوبونارو وكوفاليما، وإلى قواعد إضافية أنشئت قبل الانتخابات الرئاسية. وتم نشر وحدات تابعة للقوات المسلحة التيمورية في تسع من المقاطعات الثلاث عشرة أثناء فترة الانتخابات لتعزيز

الإحساس بالأمن. وفي ٢٠أيلول/سبتمبر، كان أفراد من القوات المسلحة لا يزالون في هذه القواعد لتنفيذ مهام التعاون المدني – العسكري. وساعد ضباط الاتصال العسكريون التابعون للبعثة أيضا في إعداد اثنين من ضباط القوات المسلحة لإيفادهما بصفة مراقبين عسكريين إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في تشرين الأول/أكتوبر، عندما يعود إلى تيمور – ليشتي الضابط الموفد سابقا إلى تلك البعثة (المرجع نفسه، الفقرة ٢٧).

هاء – دعم الاستعراض الشامل لقطاع الأمن

٣٣ – في ٢ أيار/مايو، اعتمد مجلس الوزراء الاستعراض الشامل لقطاع الأمن المعنون ''تأمين المستقبل''، الذي وُضع بمشاركة المؤسسات الأمنية المختصة وقدمه وزير الدولة لشؤون الأمن. ونوَّه المجلس في نشرته الصحفية إلى أن الاستعراض هو المرحلة الأولى من عملية مستمرة من شأنها أن تجعل مؤسسات قطاع الأمن أكثر كفاءة وفعالية، ومزودة بصلاحيات محددة تحديدا واضحا تتيح لها الاضطلاع بعمليات منسقة تنسيقا جيدا. وفي ٢ أيار/مايو أيضا، قدم وزير الدولة لشؤون الأمن إلى المجلس مشروع سياسة الأمن الوطني. وبعد أن تلقى وزير الدولة لشؤون الأمن الوطني تعليقات على المشروع من الوزارات المعنية، يقوم حاليا بإجراء تنقيحات لهذه السياسة.

٣٤ – وما زال مكتب وزير الدولة لشؤون الأمن يعد التشريعات و/أو الأنظمة الفرعية المتعلقة بالحماية المدنية وإدارة الحدود (المرجع نفسه، الفقرة ٢٨)، بدعم تقني من البعثة. ووافق مجلس الوزراء في ١٥ شباط/فبراير على مشروع المرسوم بقانون المقدم بشأن تنظيم نشاط القطاع الخاص في مجال الأمن، الذي يتضمن نظاما للإنفاذ والجزاءات، لكن لم يصدره رئيس الجمهورية نظرا لعدم وجود قانون أساسي بشأن المديرية الوطنية لأمن المباني العامة، التي تضطلع بالرقابة على شركات الأمن الخاصة. وبدعم مستمر من المشروع المشترك بين البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تعزيز القدرات المدنية على الرقابة والإدارة في قطاع الأمن (المرجع نفسه، الفقرة ٢٩) ومن شرطة البعثة، وُضع مشروع قانون أساسي يُحدد بنية المديرية الوطنية ومهامها، ويجري استعراضه حاليا لدى مكتب وزير الدولة لشؤون الأمن. وبدعم من ذلك المشروع المشترك، قامت الحكومة أيضا في ٢٩ آب/أغسطس بإنشاء وتجهيز المركز الوطني لتنسيق العمليات، الذي سيقود تنسيق عمليات الإطفاء والإنقاذ. وعلاوة على ذلك، قدمت البعثة التدريب لأفراد من الشرطة الوطنية والقوات المسلحة وعدد من المديريات المشمولة في إطار مسؤولية وزارة الدولة لشؤون الأمن، في المجالات المتعلقة بسيادة القانون وحقوق الإنسان والأطر التشريعية. وفي احتفال أقيم في ٣ أيار/مايو، عينت

الحكومة رسميا مدير معهد الدفاع الوطني، الذي تم إنشاؤه بدعم من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٥ - وقد أُحرز المزيد من التقدم نحو استيفاء المعايير المرجعية للاستراتيجية المتوسطة الأجل في مجال تقديم الدعم لمؤسسات قطاع الأمن. وتتوافر حاليا إلى حد بعيد النُظم والعمليات والآليات اللازمة لإدارة هذه المؤسسات ولتمكينها من إنجاز أدوارها على النحو المحدد في التشريعات، بما في ذلك الشرطة الوطنية والقوات المسلحة التيمورية. وسيتوقف اطِّراد التعزيز لمؤسسات قطاع الأمن، في جزء منه، على استمرار التزام القيادات الحكومية والعاملين في تلك المؤسسات باحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون ومبادئ الحوكمة الديمقراطية. وفي الوقت نفسه، يلزم بذل جهود خاصة لمواصلة تعزيز آليات الرقابة والمساءلة المدنية المعنية بالشرطة الوطنية والقوات المسلحة وغيرهما من مؤسسات قطاع الأمن. وبالنظر إلى أن الأمانات المعنية في وزارة الدفاع والأمن واللجنة البرلمانية باء (الشؤون الخارجية والأمن والدفاع) لا تزال تواجه تحديات معينة من حيث القدرات، وبخاصة في المجالات المتعلقة برسم السياسات والمشتريات والشؤون المالية (انظر S/2010/85، الفقرة ٥٧)، فإن ثمة حاجة إلى المزيد من الاهتمام والدعم للتصدي لهذه التحديات.

٣٦ - وقد تقلصت الشواغل السابقة بشأن الحاجة إلى كفالة التمييز الواضح في الأدوار والمسؤوليات بين الشرطة الوطنية والقوات المسلحة التيمورية، وبشأن خطر التوترات المحتملة فيما بين أفرادهما (انظر S/2006/628، الفقرات ٣١-٣٣، و ٦٢)، وإن كانت هاتان المسألتان ستتطلبان اهتماما مستمرا من القيادة التيمورية. وقد أكد قائد القوات المسلحة باستمرار في تعليقاته العلنية خلال الفترة الانتخابية على أن القوات المسلحة ستؤدي دورا مساندا فقط للشرطة الوطنية، مشددا على أن هذه الأخيرة هي الجهة المسؤولة عن الأمن الداخلي. وإضافة إلى ذلك، واصل القائد العام للقوات المسلحة، ليري أنان تيمور، والقائد العام للشرطة الوطنية، مونتيرو، عقد اجتماعات أسبوعية منتظمة، مما ساهم في تحقيق التفاهم والتعاون فيما بين الكيانين. ومع تزايد عدد الأفراد في هاتين المؤسستين، واحتمال زيادة التفاعل بينهم مع نشر أفراد من القوات المسلحة التيمورية في عدد أكبر من المقاطعات، سيكون من المهم كفالة استمرار التنسيق والتعاون على نحو وثيق بين الكيانين في ظل الرقابة المدنية.

ثالثا – تعزيز حقوق الإنسان والعدالة

ألف – الدعم المقدم لرصد حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها

٣٧ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وردت إلى البعثة ادعاءات بوقوع ٤٧ من حالات إساءة المعاملة أو الإفراط في استعمال القوة من جانب أفراد من الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي و ١٣ حالة من جانب أفراد من القوات المسلحة التيمورية. ومن مجموع الحالات الـ ٤٧ المتعلقة بأفراد الشرطة الوطنية، شملت ١٠ حالات مزاعم بقيام أفراد من هؤلاء بإطلاق سلاح ناري، بما في ذلك أربع حالات كان فيها الأفراد خارج أوقات العمل حيث لا يخول لهم القانون حمل أسلحة نارية. وفي اثنتين من هذه الحوادث العشر، زُعم أن مدنيين أُطلق عليهم الرصاص بأيدي أفراد من الشرطة الوطنية، ووقعت أولاهما في ١٦ تموز/يوليه في هيرا، في مقاطعة ديلي، وأدت إلى مقتل أحد المدنيين (انظر الفقرة ٣٨ أدناه)، ووقعت الثانية في ١ حزيران/يونيه في كايبادا، في مقاطعة بوكو، وأدت إلى إصابة ثلاثة مدنيين بجروح استوجبت دخولهم إلى المستشفى. ومن الحالات الـ ٤٧، كانت سبع حالات تتعلق بمزاعم بقيام أفراد من الشرطة الوطنية، على نحو غير قانوني، بأعمال اقتحام أو تفتيش أو اعتقال، بينما شملت هذه الفئة أربع حالات من الحالات الـ ١٣ المتعلقة بأفراد القوات المسلحة التيمورية. وزُعم أنه في ١ نيسان/أبريل، قامت مجموعة تضم تسعة أفراد نظاميين من القوات المسلحة، على نحو غير قانوني، بتفتيش وإساءة معاملة رجل في مقاطعة كوفاليما، مما استوجب دخوله إلى المستشفى. ويجري حاليا تحقيق جنائي في هذه القضية.

٣٨ – وقد أحرزت أعمال الملاحقة القانونية للحوادث التي تشمل مزاعم بارتكاب أفراد من الشرطة الوطنية ومن القوات المسلحة أعمالا غير قانونية تقدّما خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد أدلى شاهد رئيسي بأقواله لمكتب المدعي العام بشأن حادثة وفاة مدني بالرصاص نتيجة لقيام أفراد من الشرطة الوطنية بإطلاق النار عليه في مقاطعة فيكيكي في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (انظر S/2011/32، الفقرة ٣٣). وفي ٢٤ شباط/فبراير، أصدرت محكمة مقاطعة ديلي حكما، أيدته لاحقا محكمة الاستئناف، على أحد أفراد الشرطة بالسجن لمدة ١٠ سنوات لارتكاب جريمتي القتل ومحاولة القتل فيما يتصل بحادثة إطلاق للنار وقعت في ديلي في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وأسفرت عن مقتل مدني واحد وإصابة آخر بجروح (انظر S/2012/43، الفقرة ٣١). وفيما يتعلق بالحادثة التي وقعت في ١٦ تموز/يوليه على نحو ما ذُكر في الفقرة ٣٧ أعلاه، بدأ اتخاذ الإجراءات الجنائية والتأديبية ضد أحد أفراد الشرطة حيث تم وقفه مؤقتا عن العمل لمدة ٩٠ يوما بزعم إطلاقه النار على شاب غير مسلح عمره ١٩ سنة وقتله في مدينة هيرا، بمقاطعة ديلي، في ١٦ تموز/يوليه. وهناك أفراد

شرطة آخرون أيضا يُزعم أنهم متورطون في هذا الحادث ويخضعون حاليا لتحقيقات تأديبية وجنائية. وفي ٢٣ آب/أغسطس، حكمت محكمة مقاطعة سواي على أحد أفراد الشرطة الوطنية بالسجن لمدة أربع سنوات بتهمة القتل نتيجة الإهمال في إطار قضية إطلاق للرصاص، خارج أوقات العمل، أودى بحياة امرأة سنها ١٩ عاما في حفل في مقاطعة بوبونارو في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (المرجع نفسه، الفقرتان ١٧ و ٣١) وأمرت بعزله مؤقتا من الشرطة طوال فترة عقوبته. وفي ٢٢ حزيران/يونيه، أطلقت المحكمة سراح فرد ثان من الشرطة كان قد اعتقل في هذه القضية واحتجز احتياطيا قبل المحاكمة، وأُغلق ملف قضيته دون أن تُوجه إليه تهم رسمية. وفي ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢، أصدر مكتب المدعي لائحة اتهام لستة أفراد من القوات المسلحة فيما يتعلق بالحادثة التي وقعت في مقاطعة لوتِم في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٠ وأدت إلى وفاة أحد المدنيين وإصابة آخرين بجروح (المرجع نفسه، الفقرة ٣١)، حيث اتهم ثلاثة من الأفراد بجريمة القتل واتهم الأفراد الستة جميعا بارتكاب اعتداء بسيط. والموعد المقرر لبدء المحاكمة هو ٢١ أيلول/سبتمبر.

٣٩ - ووثّقت البعثة أيضا حالات رفض فيها أفراد من الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي فتح تحقيقات تأديبية بشأن أفراد شرطة آخرين، إلا إذا تلقوا شكوى خطية من الضحية المعنية (الضحايا المعنيين)، برغم أن القانون لا يشترط ذلك، وأثارت البعثة هذه المسألة مع إدارة شؤون العدل التابعة للشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي. ويُشار إلى أن الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي أدرجت تعزيز إدارة شؤون العدل ضمن أولوياتها في إطار خطة التطوير المشتركة بين الشرطة الوطنية وشرطة البعثة.

٤٠ - وكان التقدم محدودا فيما يتعلق بمحاسبة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب الجرائم والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي وقعت خلال أزمة عام ٢٠٠٦. وحتى ٢٠ أيلول/سبتمبر، كانت قد صدرت أحكام نهائية بشأن سبع قضايا، أفضت إلى إدانة تسعة أشخاص وتبرئة ٤٣ شخصا، وأُغلقت أربع قضايا. وفي ١ حزيران/يونيه، بدأت محكمة مقاطعة ديلي في محاكمة الأفراد الـ ١٤ المتهمين في قضية الحرق العمد لمترل أسرة دا سيلفا في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، الذي أسفر عن مقتل ستة من أقارب وزير الداخلية آنذاك، روجيريو لوباتو، (انظر S/2011/32، الفقرة ٣٥). وفي ٢١ شباط/فبراير، بدأ البرلمان المناقشة مادة مادة لمشروعي القانونين المتعلقين بالتعويضات وبإنشاء مؤسسة لمتابعة أعمال لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة ولجنة الحقيقة والصداقة (انظر S/2012/43، الفقرة ٣٤). وأرجئت المناقشة بعد انسحاب برلمانيين من دوائر مختلفة وعدم اكتمال النصاب القانوني في الجلستين اللاحقتين اللتين كان من المقرر عقدهما في ٢٧ و ٢٨ شباط/فبراير؛ ولم تُجر مناقشة لمشروعي القانونين بعد ذلك.

٤١ - وقامت وزارة التضامن الاجتماعي بتعزيز ما تقدمه من خدمات حماية الأطفال من خلال توفير التدريب لموظفيها المختصين بحماية الأطفال وموظفي مرافق رعاية الأطفال، على تخطيط أنشطة الرعاية وتقديم المشورة النفسية - الاجتماعية، ومعالجة الصدمات النفسية والمساعدة على التعافي، وإعادة الإدماج في الأسر، وذلك بالتعاون مع اليونيسيف، فضلا عن توفير التدريب بشأن حقوق الإنسان لموظفيها المختصين بالحماية، بالتعاون مع البعثة ومنظمة إنقاذ الطفولة. وثابرت اللجنة الوطنية لحقوق الطفل، بدعم من اليونيسيف والبعثة، على بذل جهودها الرامية إلى التوعية بحقوق الطفل والتثقيف بشأن حماية الطفل، من خلال تنظيم أحداث للاحتفال باليوم الدولي للطفل وخلال فترة الانتخابات، استهدفت القادة السياسيين والمعلمين والأسر والأطفال. وفي ١٨ نيسان/أبريل، وافق مجلس الوزراء على قرار للحكومة بشأن السياسة الوطنية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع وتعزيز حقوقهم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُبلغ عن وقوع بعض حوادث الترهيب والتهديد من جانب أفراد من المجتمع المحلي ضد أنشطة أعضاء كنيسة بروتستانتية في قرية ريتابو في مقاطعة بوبونارو (انظر S/2011/641، الفقرة ٣٨).

٤٢ - وقد تواصلت تيمور - ليشتي تواصلا نشطا مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بفضل المساعدة التقنية التي تقدمها البعثة إلى وزارة العدل. وفي ١٦ آذار/مارس ٢٠١٢، اعتمد مجلس حقوق الإنسان نتائج الاستعراض الدوري الشامل بشأن تيمور - ليشتي (انظر A/HRC/DEC/19/115؛ و S/2012/43، الفقرة ٣٥). وقبلت حكومة تيمور - ليشتي، ضمن جملة توصيات، التوصيات الداعية إلى التصديق على بعض المعاهدات الدولية الإضافية لحقوق الإنسان وإلى تقديم تقارير عن حالة تنفيذ المعاهدات المُصدَّق عليها من قبلُ. وفي ٢١ حزيران/يونيه، عرضت المقرِّرة الخاصة المعنية بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان على مجلس حقوق الإنسان التقرير المتعلق بالبعثة التي قامت بها إلى تيمور - ليشتي (١٣-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١)، متضمنا توصيات بأن يركز هذا البلد على تنفيذ سياسات اجتماعية واقتصادية تكفل للسكان كافةً نموا وتنمية منصفين وشاملين للجميع، بما في ذلك ما يتعلق بالإطار المؤسسي والقانوني، وتحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء والحصول على التعليم والرعاية الصحية والحقوق المتصلة بالأراضي، وتعزيز نظام الحماية الاجتماعية (A/HRC/20/25/Add.1؛ وانظر S/2012/43، الفقرة ٣٧). وفي ٥ آذار/مارس، عرض الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، على مجلس حقوق الإنسان، التقرير المتعلق بالزيارة التي قام بها إلى تيمور - ليشتي (٧-١٤ شباط/فبراير ٢٠١١) (A/HRC/19/58/Add.1). وفي ذلك التقرير، نوه الفريق العامل بالجهود العديدة التي ما برحت تبذلها تيمور - ليشتي منذ استقلالها على الرغم من التحديات التي واجهها البلد،

بما في ذلك في مجال تحقيق عملية المصالحة الوطنية، ولكنه أشار إلى أنه ما زال يتعين إنجاز الكثير لكي يتم إعمال الحق في معرفة الحقيقة وفي العدل وفي التعويض لمن تعرضوا للاختفاء ولذويهم. وفي آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠١٢، قدمت حكومة تيمور - ليشتي بيانات إلى مجلس حقوق الإنسان بشأن التقريرين المتعلقين بالاستعراض الدوري الشامل والزيارة التي قامت بها المقررة الخاصة؛ وظلت منظمات المجتمع المدني تتواصل على نحو نشط مع آليات حقوق الإنسان بفضل الدعم المقدَّم من البعثة.

٤٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عيّن مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة ٣٢ موظفا جديدا (منهم ١٧ امرأة) لتعزيز قدراته في المقر الكائن في مقاطعة ديلي وفي المكاتب الإقليمية (انظر S/2011/641، الفقرة ٤٢). وقام المكتب برصد حالة حقوق الإنسان خلال الانتخابات، مستعينا في ذلك بالدعم التقني المقدَّم من البعثة، وأطلع الجمهور على ملاحظاته في تقرير أصدره في ١٩ تموز/يوليه. والتحقت مجموعة تضم أربعة مستشارين قانونيين (منهم ثلاثة نساء) في مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة بدورة تدريبية لمدة ثلاثة أشهر يسرتها البعثة بشأن القانون الدولي لحقوق الإنسان مع مستشارين قانونيين آخرين من وزارة العدل ومكتب رئيس الجمهورية. واستمر تقديم دعم إضافي في إطار برنامج مشترك بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يرمي إلى تعزيز قدرات مكتب أمين حقوق الإنسان. وبرغم احتياجات المكتب المستمرة في مجال بناء القدرات، فإنه زاول العمل كمؤسسة مستقلة وفعالة لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، واستوفى بذلك المعيار المحدد ذا الصلة في الاستراتيجية المتوسطة الأجل.

٤٤ - وتحت إشراف مكتب المدعي العام، واصل فريق التحقيق في الجرائم الجسيمة التابع للبعثة تحقيقاته في القضايا المتعلقة بالجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وغيرها من الجرائم الجسيمة التي ارتُكبت فيما بين ١ كانون الثاني/يناير و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وحتى ٢٠ أيلول/سبتمبر، كانت التحقيقات قد اكتملت في ٣١١ قضية من القضايا المتبقية البالغ عددها ٣٩٦ قضية (٧٩ في المائة)، منها ٦١ قضية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٤٥ - وواصلت البعثة إيلاء أولوية عليا لسياسة عدم التسامح إطلاقا مع ارتكاب الاستغلال والإيذاء الجنسيين، بما في ذلك من خلال توفير برامج التدريب السلوكي والانضباطي وبرامج التوعية بشأن الاستغلال والإيذاء الجنسيين في مكاتبها الإقليمية الأربعة. وفي إطار مواصلة الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لبرنامجها المتعلق بالتوعية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفرت الوحدة التدريب بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لـ ٦٥٣ موظفا (منهم ١١٥ امرأة) من موظفي البعثة ووكالات الأمم المتحدة.

باء – الدعم المقدم لبناء قدرات النظام القضائي وتعزيزه

٤٦ – وفقا لإحصاءات أصدرها مكتب المدعي العام في ١٢ أيلول/سبتمبر، عولجت ٢ ٢٦٩ قضية جنائية فيما بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ آب/أغسطس. وبعد تسجيل ١ ٩٩١ قضية جنائية جديدة، بلغ عدد القضايا التي كانت لا تزال قيد النظر ٤ ٧٤٢ قضية في ٣١ آب/أغسطس. واستمرت التحسينات التشغيلية في ممارسات إدارة القضايا بفضل تنفيذ النظام المتكامل لإدارة القضايا، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعض شركاء المعونة الثنائية. ويهدف هذا النظام إلى تيسير التعاون فيما بين مكتب المدعي العام، ومكتب المحامي العام، والمديرية الوطنية لمرافق السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي، والشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي، والمحاكم (انظر S/2011/641، الفقرة ٤٥). ويُرتقب أن يتسع نطاق النظام، في المرحلة المقبلة، ليشمل مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة.

٤٧ – وفي ٢٩ أيار/مايو، وافق مجلس الوزراء على خطة العمل الوطنية بشأن العنف الجنساني. واضطلع بقيادة عملية وضع هذه الخطة وتنسيقها مكتب وزير الدولة لشؤون تعزيز المساواة، بدعم من لجنة وطنية متعددة القطاعات لأعمال الصياغة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، واليونيسيف، والبعثة، والمنظمة الدولية للهجرة. وتطلب إعداد هذه الخطة عملية تشاور واسعة النطاق استمرت سنة كاملة لضمان الدعم اللازم لتنفيذها من مختلف الوزارات ومؤسسات الدولة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني وغيرها من الجهات المعنية. وتركز الخطة على ثلاثة مجالات استراتيجية للتدخل: منع العنف الجنساني، وتقديم الخدمات للضحايا، وتوفير إمكانية لجوء الضحايا إلى العدالة.

٤٨ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان لا يزال يوجد في انتظار الاعتماد و/أو الإصدار عدد من مشاريع النصوص التشريعية التي تتصل ببعض المجالات الحاسمة، بما في ذلك مشاريع قوانين تتعلق بقضاء الأحداث وباللجوء إلى المحاكم، وكذلك بحقوق الأراضي وحقوق الملكية، وبالتالي ظلت توجد بعض الفجوات في الإطار التنظيمي. وجدّت تطورات جديرة بالاهتمام في مجال السجون، دعمتها البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك إصدار المرسوم بقانون بشأن النظام المهني الخاص والنظام الأساسي لحرس السجون في ٢٩ شباط/فبراير وما أعقب ذلك من إنجاز تدريب متخصص لموظفي حراسة السجون التابعين لدائرة السجون الوطنية بشأن معاملة السجناء وتسوية النزاعات. وتم صوغ النسخة الأولى من إجراءات التشغيل الموحدة لدائرة السجون الوطنية، التي تغطي مجالات مثل الإدارة، وإدارة الحالات الإفرادية، وحقوق النزلاء، والأمن، والصحة، والانضباط، وأنشأت

المديرية الوطنية لمرافق السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي أفرقة عاملة لقيادة المناقشات التي تجري بشأن النص. وأُجري أيضاً تحليل للحالة الراهنة في السجون لاستعراض مدى الامتثال فيها بناء على قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، وذلك بدعم من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤٩ - ولا يزال تحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء أمام جميع شرائح السكان أحد التحديات الرئيسية في هذا القطاع. ومما يسهم في إعاقة إمكانية اللجوء إلى القضاء، ولا سيما بالنسبة للفئات الأشد ضعفا، محدودية عدد محاميي الدفاع المجاني، والافتقار إلى إطار تنظيمي شامل للمعونة القانونية، وعدم توافر تمويل من الجهات المانحة لخدمات المعونة القانونية بعد شهر آب/أغسطس (في ٢٠ أيلول/سبتمبر، كانت المناقشات جارية بشأن ذلك). وقد ساعدت الدورات التدريبية المستمرة للقضاة والمدعين العامين ومحاميي الدفاع المجاني والمحامين الخاصين، وغير ذلك من الجهود التي يبذلها مركز التدريب القانوني، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في معالجة ثغرات القدرات المرتبطة بالموارد البشرية، بما في ذلك تخرج أول سبعة محامين خاصين في ٤ تموز/يوليه. بيد أن المركز نفسه لا يزال يواجه معوقات كبيرة، بما في ذلك ما يخص الموارد البشرية والقدرات الإدارية الفنية والاستراتيجية، مما يؤدي إلى استمرار الاعتماد على الموظفين الدوليين في توفير خبرات معينة. ومن ثم يلزم استمرار الدعم من أجل تعزيز الخبرات والقدرات الوطنية. وقد اتُّخذَت مبادرات مختلفة، بدعم من البعثة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، لتحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء بالنسبة لضحايا العنف العائلي والعنف الجنساني ولتعزيز المساءلة عن هذه الجرائم؛ ومن أمثلة هذه المبادرات إدراج مهارات التحقيق في حالات العنف الجنساني في المناهج الدراسية لمركز تدريب الشرطة، وتنظيم دورة تدريبية مدتها أسبوعان في هذا المجال لأفراد الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي (٣٠ أيار/مايو - ١٢ حزيران/يونيه)، بالإضافة إلى إصدار دليل لمحاميي المعونة القانونية عن معالجة مسألة العنف الجنساني في تيمور - ليشتي. ولتسهيل تعزيز ثقة الجمهور بالنظام القضائي الرسمي، وضعت وزارة العدل مزيداً من التركيز على التوعية العامة والدعوة، بوسائل منها بث سلسلة برامج متعلقة بالعدالة يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عبر البرنامج الإذاعي الأسبوعي للبعثة، وتنظيم عدد من جلسات التوعية المعنونة ''تقديم العدالة للشعب'' في إطار المجتمعات المحلية المختلفة.

٥٠ - وعلى النحو المبين أعلاه، تم إحراز مزيد من التقدم نحو بلوغ الأهداف والمعايير المرجعية للاستراتيجية المتوسطة الأجل في مجالات سيادة القانون والعدالة وحقوق الإنسان. ولكن يلزم بوجه خاص بذل جهود إضافية للتصدي للتحديات المتعلقة بآليات المساءلة والعدالة التقليدية وتنفيذ بعض القوانين. وتحتاج آليات المساءلة في قطاع العدالة إلى مزيد

من التعزيز، بوسائل منها الجهود الرامية إلى تحسين عمل المجالس العليا للقضاء والنيابة العامة والدفاع العام، وكذلك مجلس تنظيم ممارسة المهن القانونية وتحقيق انضباطها. ولا يزال قيد الانتظار وضع مدونات لقواعد سلوك القضاة والمدعين العامين ومحاميي الدفاع المجاني والمحامين الخاصين. وفيما يتعلق بالمعيار المرجعي المتعلق بتطبيق إطار قانوني يأخذ في الاعتبار آليات العدالة التقليدية التي تلتزم بالمبادئ الأساسية لإقامة العدل وبمعايير حقوق الإنسان، سيتطلب التوفيق بين نظامي العدالة التقليدي والرسمي مزيداً من الوقت لمعالجته، ولا سيما بالنسبة للتعامل مع العنف العائلي والعنف الجنساني. ويمكن تعزيز تنفيذ قوانين رئيسية معينة، مثل قانون مكافحة العنف العائلي، وكذلك آليات الرصد المتصلة بها. وبالنظر إلى أن فريق التحقيق في الجرائم الجسيمة لم يكن حتى ٢٠ أيلول/سبتمبر قد انتهى من التحقيق في ٨٥ قضية معلقة من قضايا الجرائم الجسيمة (انظر الفقرة ٤٤ أعلاه)، وإلى أن العدد الإضافي المتوقع إنجازه من القضايا بحلول موعد انتهاء الولاية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر يقارب ٢٠ قضية، فإن المعيار ذي الصلة لن يُستوفى بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

رابعا – الدعم المقدم لبرنامج الأولويات الوطنية، والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية، والمساعدة الإنسانية

ألف – الدعم المقدم لعملية برنامج الأولويات الوطنية

٥١ – بعد اختتام برنامج الأولويات الوطنية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (انظر S/2012/43، الفقرة ٤٣)، نظمت وزارة المالية في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢ حلقة عمل بشأن ”الدروس المستفادة لما بعد برنامج الأولويات الوطنية“، وذلك بدعم من البعثة والبنك الدولي. وكان الهدف من حلقة العمل هو تقييم الدروس المستفادة من برنامج الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ وصياغة توصيات لإدماج نموذج النطاق المتدرج لمعالجة الهشاشة، الذي اعتمدته مجموعة الدول الهشة السبع الموسعة (g7+)، في إطار جديد لتنفيذ خطة تيمور – ليشتي الإنمائية الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠ والأهداف الإنمائية للألفية. وفي حلقة العمل، عرضت وزيرة المالية أيضاً البوابة الشبكية المنشأة مؤخرا بشأن شفافية المعونة في تيمور – ليشتي، وهي نظام مبتكر على شبكة الإنترنت متاح للجمهور، ويقدم المعلومات المتعلقة بالأموال المصروفة من جانب المانحين والأنشطة التي يقومون بها، ومشاريع المعونة الخارجية، ويقدم إفادات عن الإنفاق العام في مجال التنمية. وستسترشد جهود التنمية في المستقبل بالخطة الإنمائية الاستراتيجية وببرنامج السنوات الخمس للحكومة الدستورية الخامسة الذي أقره البرلمان في ١٤ أيلول/سبتمبر (انظر الفقرة ٣ أعلاه)، ويركز على تنمية

رأس المال الاجتماعي، وتطوير الهياكل الأساسية، والتنمية الاقتصادية وإيجاد فرص العمل، وتوطيد الإطار المؤسسي، بوصفها من الأولويات.

٥٢ - وبعد اعتماد الاتفاق الجديد للمشاركة في دعم الدول الهشة (انظر S/2012/43، الفقرة ٤٤)، شرعت الحكومة ووزارة المالية في عدد من الأنشطة لتشجيع تنفيذه. وفي الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ كانون الثاني/يناير، عقدت الحكومة، بصفتها رئيسة مشاركة لمجموعة الدول السبع الهشة الموسعة، اجتماعا فنيا للمجموعة يسّرته أمانة المجموعة بدعم من البعثة، وذلك بهدف صوغ خطة للعمل والتنفيذ. وركز الاجتماع بوجه خاص على كيفية توطيد الأهداف التي تم إقرارها بشأن بناء السلام وبناء الدول، وكيفية وضع المؤشرات والاستراتيجيات المتصلة بذلك لتنفيذ الأهداف على الصعيد القطري؛ وأشرف الاجتماع أيضاً على إنشاء أفرقة عاملة من أجل صقل التعريف الذي وضعته المجموعة للهشاشة وللنطاق المتدرج لمعالجة الهشاشة والذي سيُستخدم في إطار بدء تنفيذ الاتفاق الجديد على نحو تجريبي في تيمور - ليشتي وستة بلدان أخرى بصفتها بلدانا رائدة للتنفيذ. وبالإضافة إلى المشاركة في اجتماعي الحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدول (انظر S/2010/522، الفقرة ٤٤)، اللذين عقدا في كوبنهاغن ونيروبي في آذار/مارس وحزيران/يونيه على التوالي، واستمرت فيهما مناقشة عملية الاتفاق الجديد، أنشأت الحكومة فرقة عمل لتنفيذ الاتفاق الجديد في تيمور - ليشتي، تشارك فيها البعثة وتقدم لها الدعم التقني. وباعتبار تيمور - ليشتي بلداً رائداً، شرعت أيضاً في إجراء تقييم للهشاشة على المستوى الوطني، بهدف وضع مؤشرات على المستوى القطري لقياس التقدم المحرز في إطار نطاق الهشاشة المتدرج للاتفاق الجديد، واستضاف رئيس الوزراء ووزيرة المالية حلقة عمل بشأن تقييم الهشاشة في ١٥ آب/أغسطس، وقد ألقيت كلمة في تلك الحلقة (انظر الفقرة ٧ أعلاه). وتقديراً لما تحقق من إنجازات ومساهمات رائعة على يد تيمور - ليشتي بصفتها رئيسة مشاركة في الحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدول (انظر S/2010/522، الفقرة ٤٤)، وللدور الممتاز الذي قامت به وزيرة المالية، إميليا بيريس، فقد عينتها، في ٣١ تموز/يوليه، عضوة في فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

باء - التنمية الاجتماعية - الاقتصادية

٥٣ - وفقا لما أفادت به وزارة المالية، ظل معدل النمو الاقتصادي في تيمور - ليشتي مرتفعاً، حيث ناهز ١١ في المائة. وكان معدل التضخم مرتفعاً أيضاً، إذ قارب ١١ في المائة في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو (وفقا لأحدث البيانات المتاحة من المديرية الوطنية للإحصاء). وتنوعت أسباب التضخم، فشملت ارتفاع أسعار المواد

الغذائية، وارتفاع قيمة عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين، وارتفاع مستوى الطلب الإجمالي مدفوعاً أساساً بازدياد النفقات الحكومية، والقيود المفروضة على إمدادات السلع والخدمات. ووفقاً لبيانات المصرف المركزي لتيمور - ليشتي، وصل رصيد صندوق النفط في ٣١ تموز/يوليه إلى ١٠,٦ بلايين دولار.

٥٤ - واستضافت الحكومة في ١٥ و ١٦ أيار/مايو الاجتماع الخامس لشركاء تيمور - ليشتي الإنمائيين في إطار الموضوع المعنون ''أمة تسير إلى الأمام - إنجازات التسليم، وتحديات وفرص المستقبل''. وشاركت في هذا الاجتماع وفود من ١٦ من البلدان وغيرها من الجهات المعنية، بما فيها البعثة ووكالات الأمم المتحدة، وبُثَّت المناقشات على الهواء مباشرة عبر الإذاعة والتلفزيون. ولأن هذا كان آخر اجتماع يُعقد في ظل الحكومة الدستورية الرابعة، تحدث رئيس الوزراء زانانا غوسماو في خطابه الرئيسي عن فترة السنوات العشر لجهود بناء الدولة في تيمور - ليشتي، بما في ذلك التقدم المحرز والتحديات والفرص المقبلة، وشدد على أهمية المصالحة وبناء القدرات في المجتمعات المحلية باعتبارهما من العناصر الرئيسية في هذه العملية. واختُتِم الاجتماع بإقامة حفل لتسليم المهام، قام فيه كل وزير ووزير دولة بالإضافة إلى الشركاء الإنمائيين (بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة) والمجتمع المدني، بتقديم تقارير تسليم المهام إلى رئيس الوزراء دعما للانتقال السلس إلى حكومة جديدة بعد الانتخابات البرلمانية.

٥٥ - وواصلت الحكومة تنفيذ عدة برامج وشرعت في تنفيذ عدد آخر لتلبية احتياجات الرضع والأطفال. وشرعت وزارة التضامن الاجتماعي، بدعم من اليونيسيف، في إعداد سياسة ترمي إلى إقامة نظام شامل ومتكامل لرعاية الطفل والأسرة، واستلزم ذلك إجراء مشاورات واسعة النطاق مع المجتمعات المحلية في أربع مقاطعات، ولم توضع هذه السياسة في صيغتها النهائية بعد. وإضافة إلى ذلك، وافقت وزارة التضامن الاجتماعي في ٢٩ أيار/مايو على سياسة لإنشاء شبكات حماية الطفل على مستوى المناطق الفرعية. وقامت جامعة تيمور لوروساي الوطنية، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، بتوفير التدريب اللازم لزيادة عدد القابلات المؤهلات في البلد، وقامت بتحسين المعدات في مدرسة القبالة وتجديد مختبر المهارات (افتتح رسميا في ٣ أيلول/سبتمبر). وفي إطار هذا التدريب، أتمت ٢٥ من معلمات القبالة السريرية، في ١٥ حزيران/يونيه، دورة دراسية بشأن مهارات التدريس السريرية لكي يقمن بالإشراف على الدارسات الموفدات إلى المرافق الصحية. وأتمت وزارة التعليم، بدعم من الصندوق أيضا، وضع منهج دراسي بشأن صحة المراهقين الجنسية والإنجابية لمدارس المرحلتين الثانوية وما قبل الثانوية.

٥٦ - ولا تزال معالجة البطالة تشكل إحدى الأولويات الرئيسية للحكومة. وواصلت وزارة الدولة لشؤون التدريب المهني والعمالة، بدعم من برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تنفيذ مشاريع العمل في المجتمعات الريفية، بما في ذلك المشاريع المتعلقة بالطرق الفرعية والحراجة ونظم الري. ويعمل في هذه المشاريع ما مجموعه ٧٣٠ ١٤ فرداً (٥١ في المائة منهم من النساء). وكفلت برامج أخرى كثيفة العمالة تروج لها وزارة الدولة، الصيانة الروتينية لأكثر من ٨٨٧ ٢ كيلومتراً من الطرق، وأتاحت فرص عمل قصيرة الأجل لمدد تتجاوز ٢,٢ من أيام العمل استفاد منها ٤٢٢ ٧٨ شخصاً في المناطق الريفية. وحققت وزارة الدولة أيضا، بدعم من منظمة العمل الدولية، إنجازات لا يستهان بها في مجالي تنمية المهارات وتعزيز فرص العمالة. وشمل ذلك وضع استراتيجية وطنية للعمالة في تيمور - ليشتي، نظر فيها مجلس الوزراء في ١٨ كانون الثاني/يناير.

٥٧ - واستمر إحراز التقدم نحو بلوغ الأهداف والمعايير المرجعية للاستراتيجية المتوسطة الأجل في مجال التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وإن كانت تيمور - ليشتي لا تزال تواجه تحديات كبيرة في هذا المجال، بما في ذلك من حيث تحقيق تحسينات مستدامة في سبل العيش وزيادة فرص العمل في المناطق الريفية وفرص العمل للشباب. ولا يزال الفقر أحد التحديات الكبرى في تيمور - ليشتي، وقد كثفت الحكومة الجهود الرامية إلى التصدي له في سياق برنامجها ذي الخمس سنوات الذي يضع ضمن الأولويات تنمية رأس المال الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، وإيجاد فرص العمل (انظر الفقرتين ٣ و ٥١ أعلاه). وما فتئ متوسط الدخل في المناطق الحضرية يتزايد، وإن كانت توجد فوارق كبيرة في الأجور بين ديلي وبقية مناطق البلد. ووفقا لنتائج الاستقصاء الديمغرافي والصحي الذي أجري في تيمور - ليشتي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، حدثت انخفاضات فيما بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٠ في معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ٨٣ إلى ٦٤ لكل ٠٠٠ ١ مولود حي؛ وفي معدل وفيات الرضع من ٦٠ إلى ٤٥ لكل ٠٠٠ ١ مولود حي؛ وفي معدل وفيات الأطفال من ٢٣ إلى ٢٠ لكل ٠٠٠ ١ مولود حي. وظل معدل سوء التغذية مرتفعا، حيث تظهر أعراض توقف النمو (قصر القامة بالنسبة للعمر) على أكثر من ٥٨,١ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة، ويعاني ٤٤,٧ في المائة منهم من نقص الوزن.

جيم - المساعدة الإنسانية

٥٨ - لم تقع أي حوادث أو كوارث إنسانية كبيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وواصلت المديرية الوطنية لإدارة حالات الكوارث في تيمور - ليشتي جهودها الرامية إلى تعزيز سياسات استجابة الحكومة وأطر عملها المتكاملة لإدارة حالات الكوارث، من أجل

تحسين التأهب لمواجهة أي تحديات إنسانية في المستقبل (انظر S/2012/43، الفقرة ٥٠). وفي هذا الصدد بدأت المديرية في إجراء دراسة وطنية شاملة لتحديد سمات المخاطر فيما يتعلق بالكوارث الطبيعية، وذلك في إطار برنامج مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرية الوطنية لإدارة حالات الكوارث من المقرر تنفيذه فيما بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣، ويشمل ذلك دراسة لتحليلات المخاطر في المناطق المعرضة للخطر. ويتمثل الهدف العام للبرنامج في تعزيز قدرات إدارة مخاطر الكوارث على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات. وتم استيفاء المعيار المرجعي المحدد في الاستراتيجية المتوسطة الأجل، في مجال التنمية الاجتماعية – الاقتصادية، بشأن عودة المشردين داخليا وإعادة إدماجهم (انظر S/2010/85، الفقرة ١٤؛ و S/2010/522 الفقرة ٥٢).

خامسا – الإعداد للعملية الانتقالية

٥٩ – واصلت الحكومة والبعثة، مع جهات معنية أخرى، التعاون وإحراز مزيد من التقدم بشأن العملية الانتقالية، بما في ذلك في سياق اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالمرحلة الانتقالية (انظر S/2012/43، الفقرة ٥١) التي عقدت اجتماعات في ٢ شباط/فبراير و ٢٧ نيسان/أبريل و ١٠ آب/أغسطس (بعد يومين فقط من تشكيل الحكومة الجديدة) و ٢٠ أيلول/سبتمبر (انظر الفقرة ٦٠ أدناه). وفي الاجتماع المعقود في ١٠ آب/أغسطس، الذي رأسه الرئيس تاور ماتان رواك وحضره نائب رئيس الوزراء، ورئيس البرلمان، ومجموعة متنوعة من الوزراء وممثلي الحكومة، والقائد العام للشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي، وقائد القوات المسلحة التيمورية، وممثلي الخاص بالنيابة، وفريق الإدارة العليا للبعثة، استعرضت اللجنة التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الانتقالية المشتركة في كل مجال من مجالات التركيز التي تتضمنها. وإعراباً عن الالتزام المستمر بآلية الخطة الانتقالية المشتركة، أكدت الحكومة مواقع التنسيق الجديدة لديها فيما يخص مجالات التركيز السبعة للمرحلة الانتقالية. وفيما يتعلق بمجال الشرطة، قدم القائد العام للشرطة الوطنية ومفوض شرطة البعثة عرضا عن حالة تنفيذ الأنشطة الواردة في خطة التطوير المشتركة بين الشرطة الوطنية وشرطة البعثة (انظر الفقرات ٢١ و ٢٤ و ٢٥ أعلاه) وتناولا بالمناقشة العملية الجارية لتيسير الإعداد للتصديق على تمام إعادة تشكيل الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي، وكذلك على خطة التقليص التدريجي لقوام شرطة البعثة والانتهاء المتوقع للدعم التشغيلي المقدم للشرطة الوطنية بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر (انظر الفقرة ٢٨ أعلاه). وتبيّن من رصد الخطة الانتقالية المشتركة لفترة الأشهر الثلاثة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه ٢٠١٢ استمرار إحراز تقدم جيد في تنفيذ الأنشطة، حيث أظهر الرصد أن نسبة ٨٣ في المائة من مجموع أنشطة الخطة البالغ ١٢٩ نشاطا كانت

تسير وفقا للخطة، وأن متوسط نسبة الإنجاز في الأنشطة بلغ ٦٨ في المائة، في ٣٠ حزيران/يونيه. وذكر وزير الخارجية، متكلما باسم الحكومة، أنها أنشأت فريقا مؤلفا من موظفين من الحكومة ومكتب رئيس الجمهورية والبرلمان لاستعراض ما ورد في الخطة الانتقالية المشتركة من خيارات بشأن ترتيبات ما بعد انتهاء بعثة الأمم المتحدة، والتوصل إلى موقف مشترك بهذا الشأن.

٦٠ - وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، رأس الرئيس تاور ماتان رواك اجتماعا استثنائيا للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالمهلة الانتقالية لمناقشة مشاركة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي بعد انتهاء البعثة، وحضر الاجتماع رئيس الوزراء زانانا غوسماو، ورئيس البرلمان بالنيابة، ومجموعة متنوعة من وزراء ومسؤولي الحكومة، والقائد العام للشرطة الوطنية، وقائد القوات المسلحة التيمورية، فضلا عن ممثلي الخاص بالنيابة، فين ريسكي - نيلسن، وفريق الإدارة العليا للبعثة. وفي ذلك الاجتماع، سلم رئيس الوزراء إلى ممثلي الخاص بالنيابة رسالة موجهة إليّ تعرض موقف الحكومة، الذي اتخذته بعد إجراء مشاورات واسعة النطاق، بشأن دور الأمم المتحدة في البلد بعد انتهاء البعثة (انظر S/2012/736، المرفق؛ الفقرات ٦٤ و ٦٥ و ٦٩ و ٧٥ أدناه). وشدد رئيس الوزراء في الملاحظات التي أبداها في الاجتماع على أن الأمم المتحدة ستظل شريكا هاما في المرحلة الجديدة لتنمية البلد، وأن مناقشة مجالات التعاون ستتواصل في سياق الخطة الانتقالية المشتركة، وبرنامج الحكومة ذي الخمس سنوات، والخطة الإنمائية الاستراتيجية لتيمور - ليشتي للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠.

٦١ - وفي إطار مسعى آخر من مساعي البعثة الرامية إلى تيسير إنجاز ولايتها وتحقيق سلاسة العملية الانتقالية، أُبرمت شراكة مبتكرة مع أربعة من أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة) لتنفيذ أنشطة معينة من الأنشطة المقررة خلال الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، مع تحديد ما يخص البعثة من الدعم المالي والترتيبات المالية في عدد من مذكرات التفاهم. وتتسم اتفاقات الشراكة هذه، التي تتعلق بالأنشطة المحددة في الإطار الاستراتيجي المتكامل من أجل تيمور - ليشتي للفترة ٢٠١١-٢٠١٢ في المجالات ذات الأولوية في الاستراتيجية المتوسطة الأجل، وهي كفالة الأمن والاستقرار، وسيادة القانون، والعدالة وحقوق الإنسان، وثقافة الحكومة الديمقراطية والحوار، والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، بأنها متسقة أيضا مع مبادرتي المتعلقة بالقدرات المدنية في أعقاب التراعات (انظر A/66/311-S/2011/527 و A/67/312-S/2012/645). وفي ٢٢ شباط/فبراير، تَشارَك رئيس الجمهورية السابق راموس - أورتا ورئيسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، هيلين كلارك، في رئاسة مشاورة للدول الأعضاء بشأن

تيمور – ليشتي، وتولت ممثلتي الخاصة السابقة، أميرة حق، إدارة المشاورة، التي شارك فيها ممثلون للبعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة، وكذلك وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وإدارات شتى. وخلال تلك المناسبة، عرض وزير المالية حافظة مشاريع ضمت ٣٤ مشروعا لفريق الأمم المتحدة القطري، صيغت بالاشتراك مع الحكومة، لدعم توطيد السلام في تيمور – ليشتي بعد مغادرة البعثة على النحو المقرر لها. وتغطي حافظة المشاريع فترة تستغرق ثلاث سنوات (٢٠١٢-٢٠١٤) وتتطلب تمويلا إجماليا يقارب ٧٦ مليون دولار، أي بمعدل ٢٥,٣ مليون دولار سنويا. ومنذ إجراء هذه المشاورة مع الدول الأعضاء، ناشدت الحكومة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الدول الأعضاء أن تقدم التمويل اللازم لحافظة المشاريع.

٦٢ - وفي ضوء الإغلاق المتوقع للبعثة، عززت البعثة أيضا أنشطة التدريب التي تضطلع بها في إطار مشروعها المتعدد المراحل لبناء القدرات من أجل تعزيز مهارات موظفيها الوطنيين، وذلك في مجالات شتى، من بينها الإدارة والتدريب المهني واللغتان الإنكليزية والبرتغالية، كي توفر لهم آفاقا أوسع لفرص العمل بعد انتهاء خدمتهم في البعثة (انظر S/2011/641، الفقرة ٥٩). وقد أتم ٩٠ في المائة من مجموع الموظفين الوطنيين العاملين في البعثة، الذي يقارب ٨٥٠ موظفا، دورة تدريبية واحدة أو أكثر من الدورات المقدمة، وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، كان ٣٤٠ موظفا قد أكملوا برنامج البعثة الداخلي للتصديق على الصلاحية.

٦٣ - وفي أعقاب الانتخابات، بدأت البعثة في آب/أغسطس تنفيذ استراتيجية التخفيض التدريجي لقوامها، بالتشاور مع الحكومة، بهدف كفالة إنجاز أهداف الخطة الانتقالية المشتركة في حدود فترة الولاية المتبقية. وتشمل الاستراتيجية الإنهاء المرتقب للدعم التشغيلي الذي تقدمه شرطة البعثة إلى الشرطة الوطنية في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، وإغلاق جميع المكاتب الإقليمية بحلول ١٥ كانون الأول/ديسمبر، وإنهاء العمليات الجوية في ١٧ كانون الأول/ديسمبر. ولدى إغلاق المكاتب الإقليمية الأربعة، ستُعاد المرافق إلى الحكومة مع نقل حيازة بعض معدات البعثة (وتشمل أساساً معدات ستواصل الشرطة الوطنية استخدامها)، طبقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، ورهنا بموافقة الجمعية العامة (انظر S/2012/43، الفقرة ٥٢). وخلال فترة التصفية بعد انتهاء ولاية البعثة، ستُعاد أيضا إلى الحكومة أربعة مجمعات من المجمعات الخمسة التي تستخدمها البعثة في ديلي، وسيستبقي فريق الأمم المتحدة القطري مجمعاً واحداً.

سادسا – دور الأمم المتحدة بعد انتهاء البعثة

٦٤ – فيما يتعلق بمشاركة الأمم المتحدة بعد انتهاء البعثة، على النحو المذكور في الفقرة ٦٠ أعلاه، بعث إليَّ رئيس الوزراء زانانا غوسماو رسالة مؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ (انظر S/2012/736، المرفق) أعرب فيها عن تقدير وامتنان الحكومة الخالص للأمم المتحدة إزاء التزامها نحو تيمور – ليشتي وتضامنها معها ودعمها لها منذ إجراء الاستطلاع الشعبي في عام ١٩٩٩ وحتى يومنا هذا، وأشار إلى أن ظروف البلد، بوصفه بلدا ناشئا خرج من براثن النزاع ليواجه تحديات مفهومة جيدا، بررت إنشاء بعثات متعددة ومتنوعة تابعة للأمم المتحدة، من أجل تقديم المساعدة في عملية بناء الدولة وكفالة استتباب السلام والاستقرار على الصعيد الوطني. وركز في هذا السياق أيضا على الدور الذي أدته البعثة في إعادة إرساء الأمن على الصعيد الداخلي وفي تقديم الدعم للدولة التيمورية من أجل توطيد الديمقراطية والنهوض بالحوار السياسي ووضع التدابير الكفيلة بنشر التسامح، مؤكدا على أن هذا هو ما جعل مجلس الأمن يمدّد الولاية الأولية للبعثة حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، مراعاة للانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٢. وذكر رئيس الوزراء كذلك أن الحكومة تشعر بارتياح بالغ إذ تجد أن الافتراضات التي قامت عليها عملية صياغة الخطة الانتقالية المشتركة، التي أقرها الجانبان في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، قد تحققت بنجاح، فاستتب الاستقرار؛ وأُجريت الانتخابات العامة وفقا للمعايير الدولية؛ وتشكلت الحكومة على أساس نتائج الانتخابات؛ وأُفسح المجال أمام المعارضة السياسية كي تعمل وفقا للمبادئ الديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، نوّه رئيس الوزراء إلى أن قدرا ملموسا من التقدم قد أُحرز في المجالات الرئيسية المحددة للعملية الانتقالية للبعثة، الأمر الذي يجعل الحكومة تعتقد أن البيئة السياسية والاجتماعية العامة في تيمور – ليشتي باتت مستقرة وأن الحكومة أصبحت في وضع يتيح لها أن تتولى زمام القيادة في عملية التنمية الوطنية، بما يشمل توطيد عملية بناء الدولة الديمقراطية وفقا لسيادة القانون وتنفيذ الخطة الإنمائية الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠.

٦٥ – وبعد الإشارة إلى المجالات التي اضطلعت فيها البعثة بأنشطتها وقدمت الدعم بشأنها، وإلى التقدم المحرز في البلد، وإلى المشاورات الواسعة النطاق التي أجراها رئيس الجمهورية مع المعارضة والبرلمان الوطني والكنيسة والمجتمع المدني، تطرق رئيس الوزراء إلى الإعراب عن موقف تيمور – ليشتي بشأن مشاركة الأمم المتحدة فيما بعد انتهاء البعثة. وذكر رئيس الوزراء أن تيمور – ليشتي لم تعد تحتاج إلى أن تقدم الأمم المتحدة الدعم من خلال وجود بعثة تابعة لها لحفظ السلام أو بعثة سياسية، فيما بعد نهاية عام ٢٠١٢، ومن ثم لا توجد حاجة أيضا إلى استمرار مجلس الأمن في النظر في شؤون تيمور – ليشتي. وفي معرض التنويه إلى أن الأمم المتحدة ستظل شريكا هاما في المرحلة الجديدة لتنمية البلد، ذكر رئيس الوزراء

أيضا أنه بناء على ما أحرزه البلد من تقدم، واتساقاً مع مبادئ مجموعة الدول الهشة السبع الموسعة والاتفاق الجديد، تود تيمور – ليشتي أن تقيم مع الأمم المتحدة علاقة عمل تعاونية مبتكرة تركز على تعزيز المؤسسات وتطويرها.

سابعا – الجوانب المالية

٦٦ – خصصت الجمعية العامة، في قرارها ٦٦/٢٧٠ المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٢، مبلغا قدره ١٥٥,٤ مليون دولار للإنفاق على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وإذا قرر مجلس الأمن عدم تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، فإن تكاليف تخفيض قوام البعثة وتصفيتها إداريا ستُغطَّى من الموارد التي وافقت عليها الجمعية العامة.

٦٧ – وفي ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ٥٤,٥ مليون دولار. وفي ذلك التاريخ أيضا، بلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام ٣ ١٦١,٨ مليون دولار.

٦٨ – وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢، وصل مجموع المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بوحدات الشرطة المشكَّلة في البعثة إلى ١١,٩ مليون دولار. وسُدِّدت تكاليف المعدلات المملوكة لوحدات الشرطة المشكلة والمملوكة للوحدات للفترتين الممتدتين حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ على التوالي.

ثامنا – الملاحظات والتوصيات

٦٩ – لقد كانت هذه بحق سنة مشجعة وفارقة من نواح كثيرة بالنسبة إلى تيمور – ليشتي، شهدت تقدما كبيرا في مجالات متعددة. وكما ذكرت سابقا، وافقت هذه السنة عدة مناسبات تاريخية، منها الذكرى السنوية العاشرة لاستعادة تيمور – ليشتي لاستقلالها والذكرى السنوية الثالثة عشرة للاستطلاع الشعبي في عام ١٩٩٩ (انظر الفقرة ٥ أعلاه). وكانت هذه أيضا سنة أجرت فيها تيمور – ليشتي بنجاح ثلاثا من جولات الانتخابات في بيئة سادها الهدوء والأمن. وفي هذه السنة، أظهرت تيمور – ليشتي قدرتها القيادية القوية في سياق توليها لدور الرئيس المشارك لكل من الحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدول ومجموعة الدول الهشة السبع، من أجل العمل على تنفيذ الاتفاق الجديد للمشاركة في دعم الدول الهشة، وإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وإضافة إلى ذلك، ستشهد هذه السنة حدثا رئيسيا آخر هو انتهاء وجود الأمم المتحدة لأغراض حفظ السلام في تيمور – ليشتي، حيث تعاقبت عدة عمليات وبعثات للأمم المتحدة لمدة جاوزت حاليا عقدا بأكمله، عملت خلالها

في إطار شراكة وثيقة مع حكومة تيمور – ليشتي وشعبها دعما لجهودها الرامية إلى الخروج من وهدة النزاع والتركيز على بناء السلام والأمن المستدامين، ومؤسسات الدولة الديمقراطية، والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية المنصفة الشاملة للجميع. وفي الوقت نفسه، وكما أوضحت للقيادة التيمورية، تثني الأمم المتحدة على اقتراح الحكومة أن تظل الأمم المتحدة شريكا مهما في المرحلة الجديدة لتنمية البلد وأن تقيم علاقة عمل تعاونية مبتكرة للمرحلة التالية لانتهاء البعثة تركز فيها على تعزيز المؤسسات وتطويرها.

٧٠ - وكما أوضحت خلال زيارتي الأخيرة، حققت تيمور – ليشتي إنجازات رائعة خلال العقد الذي تلا استعادتها لاستقلالها، وبخاصة منذ الأزمة التي وقعت في عام ٢٠٠٦ وأدت إلى إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، ومنذ زيارتي لذلك البلد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (انظر S/2008/26، الفقرتان ١٣ و ١٤). وفي عام ٢٠١٠، ذكرت بعثة الأمم المتحدة للتقييم التقني أن البلد قد تعافى من أزمة عام ٢٠٠٦ من حيث أن التحديات الفورية قد عولجت (انظر S/2010/85، الفقرتان ٢١ و ٢٢)، بما في ذلك استعادة الاستقرار والأمن، وعودة حوالي ٠٠٠ ١٥٠ من المشردين داخليا إلى ديارهم وإغلاق جميع المخيمات، وإعادة الإدماج التدريجية لأفراد القوات المسلحة التيمورية المفصولين ''المتظلمين'' في الحياة المدنية. وظلت الحالة الأمنية هادئة ومستقرة منذ وقوع أول اختبار تتعرض له فيما بعد عام ٢٠٠٦ حين تعرض رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء لهجمات على حياتهما في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨ (انظر S/2008/501، الفقرتان ٣ و ٤). وقد ظلت الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي تمارس المسؤولية عن تسيير جميع العمليات الشرطية في تيمور – ليشتي طيلة الـ ١٨ شهرا الماضية، وظل معدل الجرائم المبلغ عنها منخفضا، بينما ركز شرطة البعثة على مواصلة أعمال التطوير وبناء القدرات المؤسسية مع تقديم الدعم التشغيلي في مجالات معينة (انظر الفقرة ٢١ أعلاه).

٧١ - وأُحرز قدر كبير من التقدم أيضا في تعزيز القدرات المؤسسية وقدرات الموارد البشرية للمؤسسات الأخرى للدولة، بما في ذلك قطاعات الأمن والعدالة والحوكمة، التي كان وجودها شبه منعدم منذ ١٣ عاما مضت، ولكنها أصبحت تؤدي حاليا أدوارا حاسمة في صون الاستقرار والحفاظ على الديمقراطية. ويشكل البرلمان محفلا نشطا للنقاش السياسي، بمشاركة بنّاءة من جانب الائتلاف الحاكم وأحزاب المعارضة. ومن الأمور المشجعة بصفة خاصة أن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية أُجريت هذا العام على نحو ساده السلام والانتظام (بدعم من الأمم المتحدة يقل كثيرا عما قدمته في عام ٢٠٠٧)، وبمستويات عالية لمشاركة

الناخبين وقبول النتائج من الجميع، وتُوج ذلك بتشكيل حكومة جديدة وافتتاح برلمان جديد. وعلاوة على ذلك، يجري بذل مزيد من الجهود، في إطار الخطة الإنمائية الاستراتيجية لتيمور - ليشتي للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠ وبرنامج الحكومة ذي الخمس سنوات، من أجل تحسين أحوال المعيشة اليومية للمواطنين. وتعكس هذه الإنجازات الرائعة جميعها قوة الالتزام لدى قيادات تيمور - ليشتي وسكانها بالحوكمة الديمقراطية وسيادة القانون وبناء مستقبل يشيع فيه الأمن والاستقرار. وقد تم التأكيد خلال زيارتي على أن هذا التقدم يدل أيضا على أن تيمور - ليشتي تمضي على مسار مبشر بالخير، وعلى أن هذا المناخ الإيجابي هو الإطار الذي تعد فيه الأمم المتحدة العدة لسحب البعثة في نهاية عام ٢٠١٢، وتشارك في المناقشات المتعلقة بشكل جديد تتخذه مشاركة الأمم المتحدة بهدف صوغ دعمها على نحو يوافق الاحتياجات المتغيرة للبلد.

٧٢ - بيد أنه مع هذه التطورات المبشرة بالخير، لا تزال تيمور - ليشتي تجابه تحديات كثيرة، على نحو ما ذُكر أعلاه في سياق استعراض التقدم المحرز في المجالات الأربعة ذات الأولوية المقررة للبعثة والمشمولة في الخطة المتوسطة الأجل (انظر الفقرات ٨-٥٨). فعلى الرغم من أن عددا من المعايير المرجعية للاستراتيجية قد استُوفي بقدر كبير، فإنه لا تزال توجد ثغرات ومواطن للضعف تُعزى في جزء كبير منها إلى استمرار القيود المتعلقة بقدرات الموارد البشرية. وفي حين أنه أُشير سابقا إلى أن قدرا مهما من التقدم قد أُحرز في القطاع الأمني، حيث أصبحت توجد قيد التطبيق قوانين وأنظمة ومدونات تحدد أدوار الشرطة الوطنية والقوات المسلحة التيمورية وغيرهما من مؤسسات القطاع الأمني (انظر الفقرة ٣٥ أعلاه)، فإن فعالية التنفيذ ستكون أمرا بالغ الأهمية، بما في ذلك التقيد بالرقابة المدنية وسيادة القانون وحقوق الإنسان (انظر أيضا S/2011/641، الفقرة ٣٦).

٧٣ - وسيلزم مزيد من الدعم لتنمية القدرات الوطنية المستدامة وتعزيز مؤسسات الدولة، لا سيما في قطاع العدالة والقطاع الاجتماعي - الاقتصادي وقطاع الشرطة الوطنية. وفي مجال العدالة، سيلزم بذل جهود مستمرة لتعزيز تنمية القدرات والخبرات القضائية الوطنية بجملة وسائل، منها مواصلة تدريب القضاة والمدعين العامين ومحامي الدفاع المجاني والمحامين الخاصين، وتعزيز الدعم المقدم لمؤسسة عالية القيمة هي مركز التدريب القانوني (انظر الفقرة ٤٩ أعلاه). وينبغي مواصلة تقديم الدعم أيضا إلى مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة. وينبغي أن تركز الجهود على التدابير والسبل المؤدية إلى تيسير فرص الوصول إلى العدالة، خصوصا أمام الفئات الضعيفة وقاطني المناطق الريفية، وإلى تعزيز المساءلة، بما في ذلك عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وغيرها من الجرائم الجسيمة، وكذا عن العنف المترلي والجنساني الذي ما زال مستمرا. ويحدوني الأمل أيضا في أن يستأنف البرلمان المناقشة بشأن

مشاريع القوانين المتعلقة بتعويض الضحايا وبشأن المؤسسة التي ستتابع نتائج أعمال لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة ولجنة الحقيقة والصداقة.

٧٤ - وتمثل الجهود الرامية إلى معالجة التحديات الاجتماعية - الاقتصادية وتعزيز التنمية المنصفة الشاملة للجميع في أنحاء البلد كافة، خصوصا لفائدة سكان المناطق الريفية والنساء والشباب، عملية طويلة الأمد تتولاها الحكومة عن طريق برنامجها ذي الخمس سنوات الذي أقره البرلمان مؤخرا والخطة الإنمائية الاستراتيجية لتيمور - ليشتي للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠. وفي حين أن ما تحقق من تحسن في السنوات الأخيرة في كثير من مؤشرات التنمية البشرية أمر مشجع، فإن اتقدم المحدود نسبيا إزاء بعض المؤشرات، ومنها مثلا المؤشرات المتعلقة بسوء التغذية، يؤكد بقوة على ضرورة بذل جهود مستمرة ومعززة في عدد من المجالات، وبخاصة لكفالة توفير التعليم الجيد (الذي تشجع على توفيره مبادرتي العالمية المسماة ''مبادرة التعليم أولا'') والخدمات الصحية الجيدة، وتعزيز التنمية الريفية، وإيجاد المزيد من فرص العمل للشباب. وإنني لأثني على هذه الجهود التي تبذلها تيمور - ليشتي من أجل كفالة التسيير الوطني لأسس وبارامترات السلام والتنمية المستدامين وكفالة سرعة استجابة المساعدات الدولية لتلبية أشد احتياجاتها إلحاحا، على نحو ما يتضح من الدور الذي تضطلع به بوصفها الرئيس المشارك لمجموعة الدول الهشة السبع الموسعة ومن قيادتها النشطة لجهود الترويج لتنفيذ الاتفاق الجديد للمشاركة في دعم الدول الهشة، بما في ذلك التقييم الذاتي الذي أجرته بوصفها بلدا رائدا في إطار هذا الاتفاق. وقد قدمت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري الدعم لتيمور - ليشتي في تنفيذ الاتفاق الجديد على الصعيد القطري، وستظل الأمم المتحدة شريكا مثابرا لها في الفترة المقبلة.

٧٥ - وفي هذا السياق، يسعدني أن أوصي بأن تمضي البعثة قدما في عملية التخفيض التدريجي لقوامها خلال الأشهر الثلاثة التالية إلى أن تكتمل ولايتها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، طبقا للآراء التي أعربت عنها الحكومة في الرسالة الموجهة إليّ من رئيس الوزراء (انظر الفقرتين ٦٤ و ٦٥ أعلاه) وعلى النحو المتوخى في الخطة الانتقالية المشتركة. وقد أوضح رئيس الوزراء أيضا أن الحكومة شكلت فريقا عاملا لبدء المناقشات مع الأمم المتحدة بشأن الأمور المحددة في الخطة الانتقالية المشتركة لما بعد عام ٢٠١٢، وأن مصفوفة التخطيط الوطني ستُستخدم لتقييم هذه الأنشطة وستكون هي الأداة الأساسية المستعملة لدى تصميم البرامج لما بعد عام ٢٠١٢، بوصفها جزءا أصيلا من عملية ميزانية البلد. ونوه رئيس الوزراء إلى أن هذا سيكفل مزيدا من التنسيق والتواؤم والتعزيز لبرنامج الأنشطة الإنمائية، بهدف إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق تنفيذ برنامج الحكومة ذي الخمس سنوات والخطة الإنمائية الاستراتيجية لتيمور - ليشتي للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠.

وإنني إذ أضع موضع الاعتبار الدعم الطويل الأمد الذي قدمته البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري إلى تيمور – ليشتي على مدار السنوات الماضية، بما في ذلك في سياق الخطة الانتقالية المشتركة الموقّعة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ من جانب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وممثلتي الخاصة السابقة بشأن تيمور – ليشتي، أميرة حق (انظر S/2011/641، الفقرة ٥٨)، أرحب بإنشاء الفريق العامل المذكور أعلاه، وقد طلبت إلى ممثلي الخاص بالنيابة أن يكفل حرص فريق الإدارة العليا للبعثة والشركاء في فريق الأمم المتحدة القطري على التعاون على أكمل وجه مع الفريق العامل وعلى المشاركة التامة فيما سيجري من مناقشات معه، تيسيرا لعمل الفريق.

٧٦ - وتحضيرا للانسحاب المتوقع للبعثة، ما برح التخطيط الذي يجري منذ فترة للتخفيض التدريجي لأفراد الشرطة والأفراد العسكريين التابعين للبعثة، فضلا عن موظفيها المدنيين، بالتشاور مع الحكومة. ووفقا لما ذُكر في الفرع الوارد أعلاه بشأن العملية الانتقالية (انظر الفقرات ٥٩-٦٣)، يُتوقع أن تنهي شرطة البعثة دعمها التشغيلي للشرطة الوطنية بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. ووفقا للتخفيض المخطط لقوام شرطة البعثة، البالغ ١ ١٤٩ شرطيا في ٢٠ أيلول/سبتمبر (انظر الفقرة ٢١ أعلاه)، من المتوقع حاليا أن يغادر تيمور – ليشتي عدد يقارب ٧٠ شرطيا في تشرين الأول/أكتوبر، و ٥٤٠ شرطا في تشرين الثاني/نوفمبر، و ٣٠ شرطيا في كانون الأول/ديسمبر. وإضافة إلى ذلك، يُعتزم سحب وحدات الشرطة المشكّلة خلال الأسبوعين التاليين لانتهاء تقديم الدعم التشغيلي للشرطة الوطنية، بحيث تكون مواعيد المغادرة للوحدات الماليزية والبنغلاديشية والبرتغالية والباكستانية هي ٨ و ١٠ و ١٢ و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، على التوالي. وبالتناظر مع الانخفاض في الأنشطة ذات الصلة بالبعثة خلال الفترة المتبقية من ولايتها لغاية كانون الأول/ديسمبر، من المعتزم خفض الموظفين المدنيين الدوليين التابعين للبعثة (البالغ مجموعهم ٣٣٢ موظفا في ٢٠ أيلول/سبتمبر) بأعداد تقارب ٥٩ موظفا في تشرين الأول/أكتوبر، و ٨١ موظفا في تشرين الثاني/نوفمبر، و ١٣٢ موظفا في كانون الأول/ديسمبر، واستبقاء حوالي ٦٧ موظفا لفريق التصفية.

٧٧ - وأود أن أشيد بالتقدم المتواصل المحرز في العملية الانتقالية المشتركة وباستدامة الشراكة الوثيقة بين النظراء في جانبي تيمور – ليشتي والبعثة، وكذلك بالتقدم المفاد عن إحرازه في تنفيذ أنشطة الخطة الانتقالية المشتركة طوال الفترة المشمولة بالتقرير (انظر الفقرة ٥٩ أعلاه). وبالنظر إلى أن من المقترح اختتام البعثة لدى انتهاء فترة ولايتها الحالية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، فإني أهيب بجميع الجهات المعنية، بما فيها السلطات التيمورية وغيرها من الجهات الوطنية المعنية، والبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، وكذلك شركاء

المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف، أن تواصل كلها العمل معا وأن تكثف جهودها من أجل تيسير التنفيذ الفعال للأنشطة المتبقية من الخطة. وفي حين أنني قد شددت على أهمية الإنجازات التي حققتها تيمور – ليشتي قيادة وشعبا منذ عام ٢٠٠٦ إلى الآن، فإن من المهم أهمية بالغة مواصلة دعم جهودهم الإضافية الرامية إلى بناء السلام المستدام وتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز حقوق الإنسان، حفاظا على ما تحقق من مكاسب حتى الآن.

٧٨ - وأود أن أنوه إلى أن التصديق النهائي على تمام إعادة تشكيل الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي، الذي يُنتظر أن يصدر في نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر تقريبا، سيسجل ما أحرزته الشرطة الوطنية من تقدم منذ عام ٢٠٠٦ إلى الآن. بيد أن بناء خدمات شرطية تتمتع بالاقتدار المهني والنزاهة وتحترم سيادة القانون وحقوق الإنسان عملية طويلة الأمد. وفي حين أن تنفيذ خطة التطوير المشتركة بين الشرطة الوطنية وشرطة البعثة سيُختتم بحلول كانون الأول/ديسمبر مع انتهاء ولاية البعثة، فإن الاحتياج سيظل قائما إلى مواصلة تقديم الدعم اللازم لبناء القدرات والتعزيز المؤسسي، بما في ذلك ما يتعلق بالآليات التأديبية للشرطة الوطنية. وفي هذا الدد، أحث الحكومة على إتمام استعراض حالات أفراد الشرطة الوطنية التسعة والأربعين الذين ما زالت توجد بصددهم مسائل تأديبية و/أو إجرامية و/أو إدارية لم يُبت فيها بعد (انظر الفقرة ٢٦ أعلاه). وأناشد الحكومة أيضا أن تكفل تخصيص اعتمادات كافية في الميزانية لتلبية الاحتياجات اللوجستية للشرطة الوطنية، وأشجع الدول المانحة وغيرها من الشركاء على أن تواصل تقديم الدعم لأنشطة التعزيز المؤسسي للشرطة الوطنية، حسب الاقتضاء، في السنوات المقبلة.

٧٩ - وختاما، أود أن أوجه الشكر إلى ممثلتي الخاصة السابقة، أميرة حق، وممثلي الخاص بالنيابة، فين ريسكي – نيلسن، على ما مارساه من قيادة حكيمة، وإلى جميع أفراد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي وفريق الأمم المتحدة القطري على ما بذلوه من جهود دعما لشعب تيمور – ليشتي في سعيه إلى توطيد السلام والاستقرار وتحقيق التنمية في سياق تقدمه في مسيرته الهامة الموصلة إلى بناء الدولة. إن صمود شعب تيمور – ليشتي والتزامه بالوحدة الوطنية وبالعمل معا على بناء مجتمع أكثر ازدهارا لجميع سكان تيمور – ليشتي هما مثال ملهم لنا جميعا. وأود أن أتقدم بالشكر أيضا إلى القوات الأمنية الدولية على ما قدمته من دعم متواصل لبعثة الأمم المتحدة.